تقرير البعثة الدولية لمركز رؤية للتنمية السياسية للرقابة على الانتخابات المحلية الفلسطينية

(المرحلة الثانية 2021)

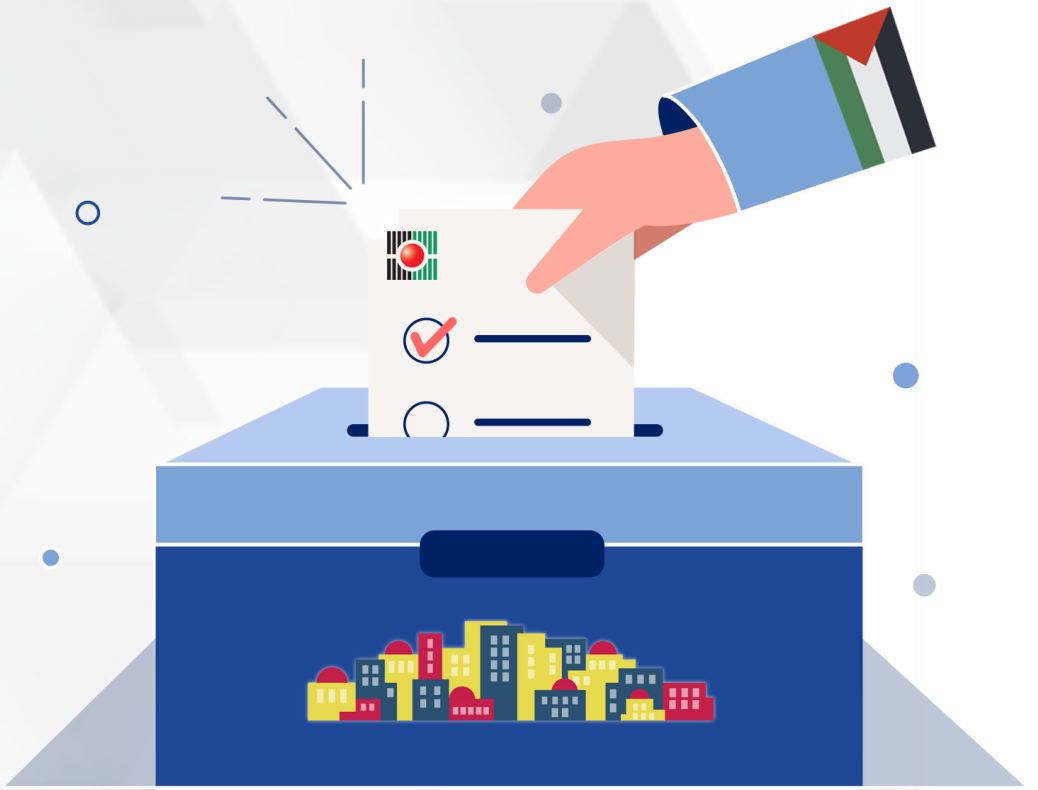

مركز رؤية للتنمية السياسية
2022

تقرير البعثة الدولية لمركز رؤية للتنمية السياسية للرقابة على الانتخابات المحلية الفلسطينية

(المرحلة الثانية 2021)

ISBN: 978-605-70525-6-8
DOI: 10.5281/zenodo.7426470

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى 2022 م

إسطنبول - تركيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من المركز.

الموقع الإلكتروني: www.vision-pd.org
البريد الإلكتروني: info@vision-pd.org
تلفون/ فاكس: +90-2126310107

VISION
FOR POLITICAL DEVELOPMENT

إسطنبول - تركيا

تحرير:

حسن عبيد ولاء ياسر

إعداد: (أعضاء بعثة الرقابة الدولية لمركز رؤية للتنمية السياسية)

أحمد أبو فخيدة (رئيس البعثة)

محمود الغول	هبة تركمان
رأفت الغول	روان غزال
زكريا أبو شايب	سامر المصري
عمران الدسوقي	نضال سلامة
علي خاطر	عبد الله الشريف
عبد الرحمن حموي	بلال امطير
أسما شماسنة	رنين عابدين
خالد شماسنة	سفيان أبو زهيرة
مرام نصار	تبارك ناصر

يحيى أبو الجدايل

الفهرس

تمهيد..... 7
نبذة مختصرة عن مركز رؤية للتنمية السياسية..... 11
الإطار القانوني الناظم للانتخابات المحلية..... 12
المناخ السياسي للانتخابات المحلية 2021..... 14
خطة مركز رؤية للرقابة على الانتخابات..... 16
لجنة الانتخابات المركزية: تشكيلها وأداؤها خلال العملية الانتخابية..... 18
محاكم الانتخابات..... 20
مراكز الاقتراع..... 21
رصد سير الانتخابات في بلدية طولكرم..... 23
رصد سير الانتخابات في محافظة الخليل..... 33
رصد سير انتخابات بلدية سلفيت..... 35
رصد سير الانتخابات في محافظة جنين..... 36
رصد سير الانتخابات في بلدية نابلس..... 37
رصد سير الانتخابات في محافظة قلقيلية..... 60
رصد سير الانتخابات في محافظة رام الله والبيرة..... 64
رصد سير الانتخابات في محافظة بيت لحم..... 67
رصد سير الانتخابات في محافظة طوباس..... 68
رصد سير الانتخابات في محافظة القدس..... 71
التحديات والمعيقات التي فرضتها أجهزة الأمن
في الضفة وغزة فيما يخص الانتخابات..... 74
كبرى انتهاكات الاحتلال أثناء الانتخابات..... 81
دور وسائل الإعلام الفلسطينية في الانتخابات..... 82
الخاتمة والتوصيات..... 86

تمهيد

أولى مركز رؤية للتنمية السياسية الحالة السياسية الفلسطينية، وتحديدا الديموقراطية الفلسطينية، اهتماما مميزا، فكان المركز من أوائل المؤسسات الدولية التي تقدمت بطلب رسمي للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، للمساهمة في الرقابة على الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي كان من المفترض أن تعقد في حزيران/ يونيو 2021، إلا أن العديد من الأحداث حالت دون إجرائها في موعدها المقرر، فسعى المركز للعمل على أن يكون ممثلا كهيئة رقابة دولية في الانتخابات المحلية الفلسطينية 2021، وذلك لإيمانه القوي بأن دوره في الرقابة، يأتي من باب تعزيز التجربة الديموقرطية الفلسطينية، ونشر الوعي بقضايا الانتخابات كحق دستوري وإنساني، ولتأصيل أسس وقيم الحرية والنزاهة ومبادئ الحكم الرشيد.

وقد خاض المركز هذه التجربة الفريدة من خلال بعثته الدولية بتميز كان له أثره الواضح في التعاطي مع جميع القضايا والإشكاليات المتعلقة بالديمقراطية الفلسطينية، وفي الانتخابات المحلية للبلديات الكبرى على وجه الخصوص. وقد أعد المركز تقريرا خلص إلى نتائج وملاحظات تدفع باتجاه تعزيز الديموقراطية الحقيقية بين فئات المجتمع ومكوناته، وتدق ناقوس الخطر للنظام السياسي الفلسطيني بأطيافه كافة، وذلك للمضي قدما في تعزيز الطريق الحضاري لتداول السلطة وصناعة القرار، دون عرقلة وعوائق قد تجعل من الديمقراطية الفلسطينية أمرا بعيد المنال، وقد توحي بأن الانتخابات ما هي إلا إجراءات شكلية مفرغة من مضمونها ومحتواها، وبعيدة كل البعد عن المسار الديموقراطي الحقيقي.

تشكلت البعثة الدولية لمركز رؤية للتنمية السياسية من كفاءات مختصة ومتدربة، وعلى درجة من الموضوعية والإتقان، وكان اختيار البعثة وأعضائها مسألة في غاية الدقة، حيث تقدم أكثر من 120 شخصاً للانضمام إلى البعثة الدولية التابعة للمركز، وتم فرز طلباتهم واختيار 20 ناشطا منهم، ممن أثبت

سجلهم مهنية ودراية في المجال؛ وذلك للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه، مع الانفتاح الواسع على شرائح المجتمع الفلسطيني كافة، والتميز بالموضوعية التامة في عملهم كمراقبين، وعلى قدر من المسؤولية العالية، والاحترافية الجدية، والاطلاع الواسع.

لقد تكرست مهمة الفريق في الرقابة على سير العملية الانتخابية بجوانبها كافة، ومواءمة تصرفات الجهات الرسمية وغير الرسمية والجمهور مع المعايير الدولية للنزاهة والشفافية والانتخاب الديموقراطي.

ولخصوصية حالة النظام السياسي الفلسطيني، والمناخ الذي جرت فيه الانتخابات في مرحلة حساسة جدا، تتميز بانغلاق الأفق السياسي، وتراجع حالة الحريات العامة بشكل عام في الأراضي الفلسطينية لأدنى مستوياتها، إضافة إلى وجود الاحتلال، مما جعل من مهمة المراقبين أمرا في غاية الصعوبة، وغير اعتيادي.

سعت بعثة مركز رؤية للتنمية السياسية للقيام بالدور المأمول منها على أكمل وجه، وقد أعدت هذا التقرير الذي يتناول جميع الجوانب ذات الصلة بالعملية الانتخابية، بدءًا بالإعلان عنها، ومرورا بمرحلة النشر والاعتراض، وفتح باب الترشح والطعن، والدعاية الانتخابية، وانتهاء بالاقتراع والفرز وإعلان النتائج.

وكما سيلاحظ القارئ والمتابع، عمل التقرير على عدم إغفال أي مؤثر داخلي أو خارجي، أو أي مسألة أو ظرف يمكن أن يلقي بظلاله على سير العملية الانتخابية، وتناول ذلك بمنهجية علمية وصفية وتحليلية، ومن خلال التفاعل مع مكونات المجتمع، والعمل الميداني طيلة فترة الانتخابات من خلال خطة أعدها المركز لتحقيق الغاية من هذه البعثة.

لقد غطى التقرير مسألة الانتخابات بشكل عام، وشرح المعايير الدولية للانتخابات النزيهة، وتناول الإطار القانوني الفلسطيني الناظم للعملية الانتخابية، والمناخ السياسي الذي حدثت خلاله الانتخابات، وتحدث أيضا عن لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية من حيث تاريخها وأداؤها. كما تناول التقرير التعريف بالمحاكم الخاصة بالانتخابات، وآلية عملها والطعون المنظورة

أمامها ومصيرها. وشرح عملية الانتخابات، وكيف تجري، ومراكز الاقتراع، والمناطق التي جرت فيها، ووصف حالتها وأدائها.

كذلك تناول التقرير دور الأجهزة الأمنية، وأداء السلطة الفلسطينية وإعلامها الرسمي، وكذلك الإعلام الحزبي والمستقل. وتناول أيضا أداء الكتل المتنافسة وطبيعتها ومرجعيتها، وأداء الناخبين والفئات المشاركة، كما تناول جميع مجريات العملية الانتخابية، والإشكاليات والتجاوزات والمخالفات التي حدثت أثناءها، وخصص فصلا للانتهاكات التي قام بها الاحتلال، والانتهاكات التي وقعت من قبل السلطة الفلسطينية، وأعمال العنف، واستغلال الأطفال خلال العملية الانتخابية.

لقد رصدت البعثة الدولية لمركز رؤية للتنمية السياسية، عددا من المخالفات والتجاوزات والانتهاكات، وصل مجموعها إلى 158 مخالفة جسيمة أو متوسطة، ومنها مخالفات يمكن اعتبارها جريمة انتخابية، لكنها لا تقدح في العملية الانتخابية برمتها، وتبقى مجرد تجاوزات لا تؤثر جوهريا على نتيجة الانتخابات، ولا تجعل من العملية الانتخابية محل تشكيك، لا سيما أن لجنة الانتخابات المركزية قامت بدور مهني وموضوعي يقدر لها.

نبذة مختصرة عن مركز رؤية للتنمية السياسية

يعتبر مركز رؤية للتنمية السياسية من المؤسسات الرائدة في مجال الأبحاث والدراسات السياسية والقانونية والاقتصادية المعنية بتنمية المهارات والقدرات السياسية لدى الأفراد والجماعات السياسية، ومساهما رئيسا في نشر قيم الحرية والعدل والمساواة وتعزيزها، وكذلك مفاهيم الدولة المدنية والديموقراطية والوسطية. ويعمل المركز بمساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية. ويسعى على الدوام لأن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، بما يخدم بناء مجتمع مدني ودولة مدنية وديموقراطية، تقوم على مبادئ حق تقرير المصير والحرية والمساواة والكرامة الإنسانية. ويحمل المركز رسالة تعميق معاني الوسطية والتعددية، والاعتدال والتسامح، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، ويساهم في إنجاز الشعوب، لا سيما الشعب الفلسطيني، لحقوقه السياسية والمدنية. ويأتي في سياق ذلك أيضا، تمكين المرأة وتنمية قدراتها السياسية، والدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، بما يعينهم على التحرر وبناء دولتهم المستقلة.

الإطار القانوني الناظم للانتخابات المحلية

يعتبر قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لعام 1996 وتعديلاته، الإطار القانوني الذي ينظم العملية الانتخابية في الهيئات المحلية بجميع مراحلها، حيث صدر هذا القانون بُعيد انتخاب المجلس التشريعي عام 1996 وفق اتفاق أوسلو. وقد حدد القانون شروط الترشح والانتخاب، والإطار الزمني الذي يحكم المراحل المختلفة للعملية الانتخابية، ووضح النظام الانتخابي ونظام الاقتراع الذي ستجري وفقه الانتخابات، كما أرسى أسس وقواعد إجراء وتمويل الحملات الانتخابية، وغير ذلك.

كما يوضح النظام الانتخابي كل المسائل المتعلقة بتشكيل لجنة الانتخابات، والسجل الانتخابي، وفتح باب الترشح، والدعاية الانتخابية، والتصويت، والفرز والنتائج، وسير العملية الانتخابية، والممارسات والسلوكيات التي تقع من السلطة العامة، أو من المرشحين أو الناخبين، أو من قبل الكتل المتنافسة، وكذلك نسبة الحسم، والمنافسة المشروعة، والمساواة في الدعاية، وأعضاء لجان المراقبة، والطعون الانتخابية، والمحاكم الخاصة بالانتخابات، وجرائم الانتخابات، أي الجرائم التي قد تقع خلال العملية الانتخابية برمتها.

وبالرغم من إجراء أول انتخابات محلية بناء على القانون المشار إليه، أي قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لعام 1996، الذي صادق عليه الرئيس الراحل ياسر عرفات في 16 كانون أول/ ديسمبر 1996، إلا أن هذا القانون أُجريت عليه عدة تعديلات في سنوات لاحقة، كان أولها التعديل الذي جرى بموجب أحكام قانون رقم (5) لسنة 2004 بتاريخ 1 كانون أول/ ديسمبر 2004 في عهد الرئيس محمود عباس.

ثم أقر المجلس التشريعي قانونا آخر عام 2005، هو قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005. جاء هذا القانون بعد إجراء المرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية عام 2005، وعلى ما يبدو كان ذلك بسبب نتائج المرحلة الأولى، والتي مُنيت فيها حركة فتح بخسارة واضحة، حيث عُزيَ ذلك إلى أنها جرت على أساس الانتخاب الفردي لكل مرشح، وعليه فإن أبرز ما

جاء في القانون الجديد هو أنه ألغى القانون رقم (5) لسنة 1996، وغيّر النظام الانتخابي من نظام الأغلبية (الدوائر) إلى نظام التمثيل النسبي (القوائم)، ونص على كوتا للمرأة في مقاعد المجالس المحلية. تم في نفس العام تعديل ثالث على القانون، حيث تم إقرار قانون جديد هو قانون رقم (12) لسنة 2005.

ثم عُدِّل القانون المذكور بموجب القرار بقانون رقم (8) لسنة 2012 لتجري الانتخابات المحلية على أساسه، حيث أبقى على نظام التمثيل النسبي للقوائم، وتلاه القرار بقانون رقم (2) لسنة 2017، الذي أبقى على ذات النظام، وجرت على أساسه الانتخابات المحلية عام 2021 موضوع هذا التقرير.

يُذكر أن الانتخابات المحلية الأولى كانت قد جرت وفق قانون انتخاب هيئات المجالس المحلية رقم (5) لسنة 1996، وكان القانون يفصل بين انتخاب رئيس الهيئة المحلية وبين انتخاب أعضائها، حيث كان المواطن يقوم بانتخاب رئيس الهيئة المحلية بورقة مستقلة، وانتخاب الأعضاء بورقة أخرى بشكل فردي[1]، ثم تعطلت الانتخابات المحلية بسبب أحداث الانتفاضة الثانية، ومن ثم جرت الانتخابات في عام 2004 وفق تعديلات على القانون الأصلي، بحيث لم يعد الترشح فرديا، بل ضمن قوائم انتخابية، وتبنى القانون التمثيل النسبي للقوائم، وألغى نظام الاقتراع بورقتين (انتخاب رئيس الهيئة المحلية بورقة مستقلة)[2].

1- المادة 34 من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1996
https://m.akhbarelyom.com/news/NewDetails/3239141/1/ .

2- الفصل السادس من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية المعدل رقم (10) لسنة 2005
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14862

المناخ السياسي للانتخابات المحلية 2021

جرت الانتخابات المحلية الفلسطينية 2021 على مرحلتين، شملت الأولى المجالس القروية للهيئات المحلية الصغيرة المصنفة (ج) حسب تصنيف وزارة الحكم المحلي، وشملت الثانية البلديات والهيئات المحلية الكبيرة والمتوسطة، والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيف الوزارة، إلى جانب الهيئات المحلية التي لم تجر فيها الانتخابات في المرحلة الأولى لسبب ما.

وقد جرت هذه الانتخابات في جو سياسي محتقن، وانقسام داخلي عميق، بلغ ذروته بقرار الرئيس عباس تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية، التي كان من المزمع إجراؤها في صيف 2021، ورفض المعارضة الفلسطينية لهذا التأجيل الذي اعتبرته مخالفا للإجماع الوطني، ومصادرة لرأي الشعب، وهيمنة أحادية وفردية ترسخ الانقسام وتعزز الشمولية.

يُضاف إلى هذا المناخ السياسي، القبضة الأمنية التي مارسها الاحتلال قبيل الانتخابات، مثل اعتقال بعض المرشحين، وتهديد بعض الشخصيات بالاعتقال إذا رشحوا أنفسهم، والتضييق على بعض القوائم الانتخابية وملاحقة أعضائها.

وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أن لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية نجحت في إتمام العملية الانتخابية بشكل سليم وصحي، ووفرت جميع الوسائل والإمكانيات لإتمام الانتخابات بشكل جيد.

ولوحظ أن لجنة الانتخابات كانت متابعة للبيئة العامة، وسعت للاستجابة مع تخوفات جمهور الناخبين وتأمين جو إيجابي ومنتظم أثناء سير العملية الانتخابية. فقد تم تسجيل ملاحظة قيام وزارة الصحة الفلسطينية بنشر تعميم يفيد باستخدام مراكز الاقتراع كمراكز للتطعيم ضد فيروس كورونا، وهو ما أثار بعض المخاوف، باعتبار أن فتح مراكز التصويت للتطعيم سيسمح بدخول أشخاص إلى مراكز الاقتراع من غير المراقبين، وهو ما قد يمثل مدخلا للإرباك فضلا عن مخالفته للقانون. وهنا تفاعلت لجنة الانتخابات المركزية مباشرة مع الحدث وأعلنت أنها نسقت مع وزارة الصحة، وأُلغيَ هذا التعميم.

State of Palestine
Ministry of Local Government

دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي

Date: ٢٠٢٢/٣/١٣ التاريخ

No. ١٩٨٤٤ الرقم

الأخوة المدراء العامون لمديريات الحكم المحلي
المحترمون

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: التطعيم ضد فايروس كورونا

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نعلمكم بأن مديريات الصحة في المحافظات ستقوم بإنشاء نقاط للتطعيم ضد فايروس كورونا في مراكز الاقتراع لانتخابات الهيئات المحلية والتي ستكون موعدها يوم السبت الموافق 2022/3/26.

مع الاحترام والتقدير،،،

سمير دوابشة
مدير عام الإدارة العامة للتشكيلات والانتخابات

Palestine, Al-Bireh, P.O.Box: 731 Kamallah فلسطين، البيرة، الماكرو، ص.ب: 731 رام الله
Tel.: +970 2 240 1092, Fax: +970 2 240 1091 - Gaza: Tel.: 08 282 0273, Fax: 08 286 7509
www.molg.pna.ps molg.pal @molgpalestine Email: mrdial@molg.pna.ps

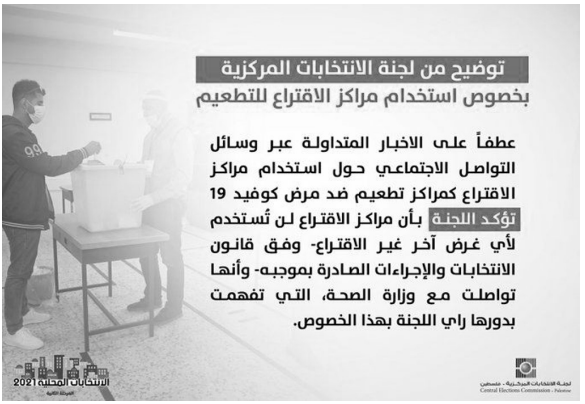

خطة مركز رؤية للرقابة على الانتخابات

كانت بعثة مركز رؤية للتنمية السياسية هي البعثة الدولية الوحيدة المراقبة على الانتخابات المحلية الفلسطينية، وقد حظيت البعثة باهتمام وتقدير بالغين من لجنة الانتخابات المحلية والكتل المتنافسة ومدراء مراكز الاقتراع، وأتيحت لها الفرصة الكافية لتسهيل عمل طاقمها كمراقبين ومراقبات ضمن بعثة دولية.

لقد تم اعتماد قائمة نهائية للمراقبين مكونة من 20 مراقبا، تتوافر فيهم الشروط والمواصفات والمعايير التي وضعتها لجنة الانتخابات المركزية، وتمت مراعاة العديد من الجوانب المحورية في اختيار أعضاء البعثة، حيث كان هناك توازن في الجندر عبر التنوع بين كلا الجنسين، وتعدد في التخصصات من حملة شهادات البكالوريوس والماجستير في القانون والعلوم السياسية والإعلام.

وقامت البعثة ابتداء بتدريب فريقها تدريبا مكثفا حول عملية الرقابة على الانتخابات، بما في ذلك تعريفهم بقانون الانتخابات المحلية، ومدونات السلوك الخاصة بالمراقبين والصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية، وتلقى فريق البعثة شرحا عمليا للعملية الانتخابية برمتها، والتوزيع الجغرافي للمراكز، ودور كل مراقب، وتعريف بالمنطقة التي يراقب فيها، وكيفية إعداد التقارير المطلوبة.

كما تم عقد العديد من الاجتماعات والندوات التثقيفية، الوجاهية وعبر تقنية زوم، وتم اعتماد مجموعة تواصل دائمة للتحقق من كفاءة الفريق، وقدرته على القيام بعملية الرقابة، وأسسها ومعاييرها، وتعريفهم بمهامهم، وإطلاعهم على خطة العمل.

ووُفرت للفريق جميع الإمكانيات اللوجستية والموضوعية التي تؤهله للقيام بالدور الرقابي، وذلك قبيل بدء العملية الانتخابية، وقبيل مرحلة التسجيل والنشر والاعتراض، والترشح والدعاية، والفرز وإعلان النتائج، ثم استكملت دورها وفق خطة معدة مسبقا.

وكان ضمن خطة البعثة التوزيع الجغرافي للفريق بما يتلاءم مع عدد المراكز

الانتخابية، والكثافة السكانية لكل مركز، واعتماد آلية تجميع المعلومات ورصد الانتهاكات، ومتابعة سير العملية الانتخابية أولا بأول، وإرسالها إلى رئيس البعثة، الذي كان على تواصل مستمر مع إدارة مركز رؤية، وتم إعداد تقارير خاصة بمرحلتي النشر والاعتراض والترشح، وتقارير أخرى خاصة بمرحلة الدعاية الانتخابية والصمت الانتخابي، إضافة إلى تقارير خاصة بمرحلة الفرز وإعلان النتائج.

وقد رسمت البعثة منهجية للرقابة على العملية الانتخابية وفق معايير الرقابة الدولية، التي تضمن تغطية جميع جوانب العملية الانتخابية، كما نجحت البعثة في القيام بالمهام الموكلة إليها، وتحقيق الغاية المنشودة في الرقابة عن كثب لسير العملية الانتخابية، ورصد جميع جوانبها ومراحلها وتفاصيلها، وتغطية جل جوانبها بشفافية وموضوعية.

في يوم الاقتراع والفرز، تفاعل الفريق مع مكونات العملية الانتخابية قاطبة، وزار جميع المراكز الانتخابية، وسجل كل مراقب اسمه في السجلات المعدة لذلك من قبل لجنة الانتخابات المركزية، والمتوفرة في كل مركز انتخابي، وقام المراقبون بالعمل عن كثب، والتواصل المستمر، والتنقل بين مراكز الاقتراع ومحطاتها، وتدوين الملاحظات المهمة وإرسالها للمنسق، الذي كان يقوم بمتابعة المراقبين وسير عملية الاقتراع، والوقوف على الفرز كل حسب منطقته، وإعداد التقارير الخاصة بتلك المرحلة.

قامت بعثة مركز رؤية بإعداد فيديو توعوي بدور المراقب الدولي في العملية الانتخابية، وقد تم نشره على الصفحة الرسمية لمركز رؤية للتنمية السياسية، حيث عرف فيه المراقبون عن أنفسهم، وعن الدور المنوط بهم، ودور البعثة بشكل عام.

لجنة الانتخابات المركزية:
تشكيلها وأداؤها خلال العملية الانتخابية

تم تشكيل لجنة الانتخابات المركزية بمرسوم رئاسي بتاريخ 1995/12/21، وترأسها حينها محمود عباس، الرئيس الفلسطيني الحالي، وقد أشرفت على أول انتخابات عامة في فلسطين في عام 1996 لانتخاب رئيس السلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد شاركت فيها قطاعات واسعة من فلسطينيي الضفة والقطاع، على الرغم من مقاطعة بعض الفصائل الفلسطينية لها؛ بسبب معارضة تلك الفصائل لاتفاق أوسلو، باعتبار السلطة إحدى إفرازاته. وأجريت بعد ذلك انتخابات رئاسية ثانية في عام 2005 تحت إشراف وإدارة لجنة الانتخابات المركزية.

أما الانتخابات المحلية، فقد أجريت على عدة مراحل تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات المحلية، التي يترأسها وزير الحكم المحلي، وقامت بتنفيذ أربع مراحل من الانتخابات المحلية بين عامي 2004 إلى 2005، وفيما بعد تم نقل صلاحيات تنظيم الانتخابات المحلية إلى لجنة الانتخابات المركزية، وتمت الدعوة إلى الانتخابات المحلية الثانية خلال الأعوام 2010 و 2011، إلا أنها أجلت لعامين على التوالي، حيث أجريت في 20 تشرين أول/ أكتوبر 2012، وشارك فيها 272 هيئة محلية من أصل 353 هيئة. ثم أجريت الانتخابات المحلية الثالثة في عام 2017، ثم الانتخابات المحلية الرابعة في عام 2021 على مرحلتين.[3]

أقرت لجنة الانتخابات المركزية أنظمتها الداخلية ونظامها الأساسي بالاعتماد على مرسوم تشكيلها، ويتضمن نظامها الأساسي طبيعة اللجنة، وتشكيلها ومقراتها ومهمامها وصلاحياتها، وحالات انتهاء العضوية منها، ولجانها الفرعية المنبثقة عنها، وآلية عملها، ومن الملاحظ في نظامها الأساسي أن لجنة الانتخابات تحجب عن أعضائها ورئيسها أية مخصصات مالية ورواتب شهرية، وتكتفي بمبلغ 250 دولارا أمريكيا لكل عضو؛ لتغطية المصاريف والنفقات النثرية التي

3- لجنة الانتخابات المركزية، أحداث انتخابية سابقة، تاريخ الزيارة: 2022/4/20.
https://www.elections.ps/tabid/603/language/ar-PS/Default.aspx

تنتج عن نشاطات الأعضاء[4]، ويتضمن نظامها أيضا الهيكلية الإدارية، ومهام المكاتب الانتخابية والدوائر الانتخابية والمكتب الإقليمي.

وفيما يتعلق بإدارة العملية الانتخابية الأخيرة، أي الانتخابات المحلية 2021، فقد تعاملت لجنة الانتخابات المركزية بكفاءة ومهنية عالية، وطبقت منهجية تضمن سير العملية الانتخابية بشكل ديموقراطي، وكانت على مستوى عالٍ من الكفاءة والمصداقية والموضوعية، من حيث الترتيب والإعداد، واعتماد الكفاءات، والتدريب والتوعية والإعلام، واعتماد مراكز الاقتراع والمراقبين، وتوفير أقصى درجات الانضباط والمهنية في عملية التسجيل والنشر والاعتراض والترشح والدعاية والاقتراع والفرز، وفي المجال الإعلامي والتوعوي والتدريبي، ولم تسجل أية ملاحظات سلبية تجاه إشراف لجنة الانتخابات على العملية الانتخابية برمتها.

4- لجنة الانتخابات المركزية، النظام الأساسي للجنة الانتخابات المركزية، تاريخ الزيارة: 2022/04/25.
https://www.elections.ps/Portals/30/pdf/Statute_of_CEC2015.pdf

محاكم الانتخابات

تشكلت محكمة قضايا انتخابات الهيئات المحلية وفقا للمرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 2021/9/30 من 15 قاضيا من قضاة الاستئناف والبداية، وقسمت إلى أربع هيئات ثلاثية يتم توزيعها مكانيا حسب قرار رئيس المحكمة المختصة، ومن ضمن اختصاصاتها النظر في الاستئناف على قرارات لجنة الانتخابات المركزية أيا كانت، والنظر في الطعن بنتائج الانتخابات، كما تنظر المحاكم الانتخابية في المخالفات والجرائم الانتخابية الواردة في قانون الانتخابات.

وقد تشكلت الهيئات الأربعة لقضايا الانتخابات المحلية 2021 في كل من:

1. رام الله: وتختص بالنظر في الطعون والاستئنافات الخاصة بمحافظات القدس وأريحا ورام الله.

2. نابلس: وتختص بالنظر في الطعون والاستئنافات المقدمة في محافظات نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وطوباس وسلفيت.

3. بيت لحم: وتختص بالنظر في الطعون والاستئنافات الواردة من محافظتي بيت لحم والخليل.

4. غزة: وتختص بالنظر في الطعون والاستئنافات الواردة من محافظات غزة، أو التي تقع ضمن اختصاصها، وذلك على الرغم من عدم إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة للمرة الثانية على التوالي.

سُجلت أربعة طعون لدى أقلام هيئات المحاكم الفلسطينية الخاصة بالانتخابات المحلية (المرحلة الثانية 2021) في أرجاء الوطن، وعند مراجعة أقلام المحاكم تبين أن جميع الطعون تم ردها، وأن نتائج الانتخابات المحلية، كما أعلنت عنها لجنة الانتخابات المركزية، أصبحت نتائج نهائية غير قابلة للطعن بأي شكل من الأشكال.[5] ويشار إلى أن الطعن الانتخابي، أو الاستئناف

5- لجنة الانتخابات المركزية، اعتماد النتائج النهائية للمرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، تاريخ الزيارة: 2022/04/06.
https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=1069&ArtMID=8994&ArticleID=4009

مراكز الاقتراع

جرت الانتخابات المحلية 2021 - المرحلة الثانية، في 50 هيئة محلية من أصل 127 هيئة، وهي الهيئات المحلية التي ترشحت لعضويتها أكثر من قائمة، أي حصلت فيها منافسة بين الكتل المترشحة للحصول على مقاعد المجلس المحلي، حيث إن واقع الهيئات المحلية وطبيعة الحالة الاجتماعية والثقافية والسياسية في فلسطين، تدفع أحيانا إلى تجنب المضي إلى الانتخابات، حيث تتوافق المكونات العائلية والسياسية على قائمة واحدة تفوز دون منافس، أي بالتزكية، وهو الأمر الذي سنتناوله لاحقا في هذا التقرير بمزيد من التوضيح والتفصيل.

توزعت الخمسون هيئة محلية التي جرت فيها الانتخابات عن طريق الاقتراع في محافظات الضفة الغربية على النحو الآتي:

محافظة القدس: 5 هيئات محلية، هي العيزرية وبيت اكسا وبيت سوريك وجبع وقَطنّة.

محافظة جنين: 6 هيئات محلية، هي العطارة واليامون وجبع وجنين وعرابة ويعبد.

محافظة طولكرم: هيئتان محليتان، هما طولكرم وعنبتا.

محافظة طوباس: هيئتان محليتان، هما طمون وطوباس.

محافظة نابلس: 4 هيئات محلية، هي بيت فوريك وبيتا وجالود ونابلس.

محافظة قلقيلية: هيئة محلية واحدة هي قلقيلية.

محافظة سلفيت: هيئة محلية واحدة هي سلفيت.

محافظة رام الله والبيرة: 6 هيئات محلية، هي رام الله والبيرة وبيتونيا وبيرزيت وبني زيد الغربية وعطارة.

محافظة أريحا: هيئة محلية واحدة هي أريحا.

محافظة بيت لحم: 3 هيئات محلية، هي بيت جالا وبيت ساحور وبيت لحم.

محافظة الخليل: 19 هيئة محلية، هي الخليل ويطا وصوريف وسعير وأبو العرقان ودورا وخرسا وحلحول وتفوح وترقوميا وبيت أمّر وبيت أولا وبني نعيم والظاهرية والصرة والشيوخ والسموع وإذنا وأبو العسجا وأبو الغزلان.

بلغ عدد مراكز الاقتراع 215 مركزا، موزعة حسب الكثافة السكانية في التجمع الانتخابي التابع لكل هيئة محلية، وبلغ عدد الناخبين 715.413 ناخبا ممن لهم الحق في الاقتراع، وبلغت نسبة المشاركة 53.69% بمعدلات مختلفة بين الهيئات المحلية.[6]

6- نتائج الانتخابات المحلية 2021 -المرحلة الثانية
https://www.elections.ps/tabid/1215/language/ar-PS/Default.aspx

رصد سير الانتخابات في بلدية طولكرم

خصصت لجنة الانتخابات المركزية لانتخابات بلدية طولكرم 16 مركزا انتخابيا تتكون من 72 محطة (صندوقا انتخابيا) موزعة على مدارس المدينة. وقد ترشحت لانتخابات بلدية طولكرم سبع قوائم، وأخذت كل قائمة رقمها الانتخابي وفق ترتيبها، وقد بقيت هذه القوائم كما هي دون انسحاب أو تعديل، كما مرت مرحلة الاعتراضات دون أية إشكاليات، رغم تقديم بعض الاعتراضات للجنة الانتخابات في الوقت المحدد.

ملاحظات بشأن سير عملية الاقتراع في مراكز المدينة:

- لم يتوفر عدد كاف من الوكلاء للقوائم في كل مراكز الاقتراع، وبعض المحطات كانت بلا وكلاء.

- بعض مراكز الانتخاب وبعض المحطات لم تقم بافتتاح المحطات بوجود الوكلاء نظرا لعدم حضورهم، ونظرا لالتزام مدراء المحطات بتعليمات لجنة الانتخابات بفتح صناديق الاقتراع الساعة السابعة صباحا، فكان لا بد من إجراء العملية كاملة دون وجود رقابة.

- سارت عملية الافتتاح وإجراءاتها في كل المراكز والمحطات حسب الأصول.

- تم الاطلاع على محاضر الافتتاح، والتي كانت موقعه من جميع الحضور في العديد من المراكز والمحطات.

- تم افتتاح كل المحطات في الوقت المحدد لها في الساعة السابعة صباحا.

- كان هناك تعاون إلى حد كبير بين مدراء المراكز ومشرفي المحطات بشكل عام مع جميع المراقبين والوكلاء في حدود القانون.

- كان هناك تعاون إيجابي بين وكلاء القوائم الذين ساندوا بعضهم في بعض محطات مراكز الاقتراع، حيث كانوا يتبادلون المعلومات ويوفرونها لبعضهم، إضافة إلى تعاونهم في تقديم الملاحظات لمشرفي المحطات على

اعتبار أنها مطلب واحد لكل الوكلاء.

- تمت إجراءات عد الناخبين الذين اقترعوا من خلال سجل الانتخابات.
- تمت إجراءات عد بطاقات الاقتراع من خلال دفاتر الاقتراع.
- تمت مطابقة أعداد البطاقات وأعداد الناخبين وبطاقات الاقتراع حسب الأصول.
- تمت عملية الفرز بطريقة واضحة، وتطابقت كل الأرقام في الفرز مع البطاقات، والتي من ضمنها البطاقات اللاغية والبيضاء والأوراق الصحيحة.
- أُغلق الصندوق بالأختام الخاصة وأُعطيَت أرقام الأختام للوكلاء من أجل تدوينها.
- تم تجهيز محضر الإغلاق وتوقيع الحضور كافة عليه من قبل المشرفين ومدراء المراكز والوكلاء.
- تم إخراج الوكلاء والمراقبين الدوليين والمحليين كافة من المراكز قبل تسليم صناديق الاقتراع والبطاقات إلى لجنة الانتخابات، إذ لم يُسمح بتواجد الوكلاء إلى حين تسليم الصندوق لموظفي لجنة الانتخابات من أجل نقلها إلى مركز التجميع.
- تم ترتيب وجود وكلاء عن كل قائمة في مركز التجميع ليكونوا في استقبال الصناديق، والتأكد من سلامة الأقفال والأختام فيها من خلال أرقام الأختام التي تم توثيقها من قبل زملائهم في المراكز الانتخابية، ومن ثم التأكد من تأمينها في المركز مع وجود حراسة من الشرطة الفلسطينية.

تقرير خاص بمركز اقتراع مدرسة عبد المجيد بن تايه:

- لم تكن القاعات جاهزة من حيث التوزيع والترتيب حتى الساعة 7 صباحا.
- سمح مدير المركز بدخول الوكلاء والمراقبين للمحطات؛ للوقوف على

عملية افتتاح المحطات قبل 5 دقائق من افتتاح الصناديق فيها.

- تم افتتاح المحطات في وقتها المحدد الساعة السابعة صباحا.

- لم يكن هناك تواجد كامل لوكلاء القوائم في جميع المحطات، وقد تم توزيع الحضور من الوكلاء على بعض المحطات كي يشاهد كل منهم عملية افتتاح المحطات الخمسة في المركز. فيما أن بعض المحطات افتُتِحت بدون وجود وكلاء؛ لعدم حضورهم في الوقت المحدد.

- حضور الوكلاء كان متّسما بالالتزام بتعليمات لجنة الانتخابات، فلم يكن أي منهم يحمل مظهرا من مظاهر الدعاية الانتخابية لأي من القوائم المتنافسة على مقاعد المجلس البلدي.

- تم إظهار الصناديق والأقفال للوكلاء بشكل واضح، وتم تزويدهم بأرقام التختيم (أقفال الصناديق).

- لم يتم إطلاع الوكلاء على السجل المعتمد، أو بطاقات الاقتراع أو عددها.

- تمت إجراءات الاقتراع حسب الأصول من حيث التأكد من هوية المقترع عند الدخول، والتأكد من وجود اسمه على قوائم المقترعين، ودخوله المحطة المخصصة له، وفحص اسمه وهويته للمرة الثانية، مع شطب اسمه من السجل، وإعطائه بطاقة مختومة مرتين من الخلف.

- كان المكان المخصص للاقتراع مجهزا بشكل جيد.

- تم توفير كل الأدوات اللازمة لعملية الاقتراع من قبل لجنة الانتخابات.

- تم التأكد من وجود حراسة من الشرطة الفلسطينية في المراكز منذ اليوم السابق للاقتراع، مع لحظة تسليم المركز جميع احتياجاته وأدواته والصناديق اللازمة للمحطات، مع إبقاء حراسة من الشرطة على كل مركز من مراكز الاقتراع وحتى يوم الاقتراع، وانتهاء عمليتي الاقتراع والفرز.

خروقات وملاحظات حول العملية الانتخابية في طولكرم:

بحسب مراقبينا، تخللت عملية الاقتراع العديد من الأنشطة الانتخابية التي كان ينبغي أن تتوقف في يوم الصمت الانتخابي، حيث كانت هذه الأنشطة واضحة على أبواب مراكز الاقتراع. ومن تلك الأنشطة:

- وجود أكشاك للقوائم أمام بعض مراكز الاقتراع أو بالقرب منها.
- تواجُد مناصري بعض القوائم بلباس يشير إلى القائمة التي يناصرونها (فيستات ووشاحات).
- توزيع برامج انتخابية وبطاقات دعائية تحتوي على أرقام القوائم.
- توزيع مواد دعائية مختلفة (بوسترات، بلالين....).
- توزيع المأكولات والمشروبات وأكياس الخبز.

إلى جانب ذلك، تم تسجيل الملاحظات التالية داخل مراكز الاقتراع:

- حصل تدخل من أنصار قائمة «كرميون» وقائمة «البناء والتحرر» أثناء عملية فحص الأسماء (المحطة الأولى عند دخول المقترعين) على مدخل المركز الانتخابي، حيث كانوا يشاركون مشرفي المكان إجراءات التدقيق والفحص، وتعدى ذلك باصطحاب المقترعين إلى داخل المراكز.
- تواجد أنصار قائمة «كرميون» وقائمة «البناء والتحرر» في ساحات المراكز وعلى مداخلها (المحطة الأولى عند دخول المقترعين).
- لوحظ وجود يافطات دعاية انتخابية لعدة قوائم على مداخل مراكز الاقتراع.
- ظهور صور لمرشحي بعض القوائم على صفحات خاصة على السوشال

ميديا وهم في قاعات الاقتراع في يوم الاقتراع، ولم يتسن مشاهدة هذه اللقطات سوى على صفحات قوائم المرشحين الممولة، حيث لم تشاهد على صفحات إخبارية إعلامية أخرى، الأمر الذي يشير إلى أنها التقطت من مناصري هذه القوائم.

- ما أن انتهت عملية الفرز وأُعلنت النتائج الأولية، حتى بدأت عمليات إطلاق النار في الهواء من قبل مؤيدي قائمة «كرميون» وقائمة «البناء والتحرير».

رصد سير الانتخابات في بلدية عنبتا - محافظة طولكرم:

ملاحظات بشأن سير عملية الاقتراع في انتخاب بلدية عنبتا:

- تم افتتاح بعض مراكز الانتخاب بدون وجود وكلاء القوائم نظرا لعدم حضورهم عند الساعة السابعة.
- لم يتوفر عدد كاف من وكلاء القوائم في كل مراكز الاقتراع، وبعض المحطات كانت بلا وكلاء.
- سارت عملية الافتتاح وإجراءات الاقتراع حسب الأصول، باستثناء بعض المخالفات -ستتم الإشارة إليها أدناه-.
- تم الاطلاع على محاضر الافتتاح، والتي كانت موقعة من جميع الحضور في العديد من المراكز والمحطات.
- تم افتتاح كل المحطات في الوقت المحدد في الساعة السابعة صباحا.
- كان هناك تعاون كبير بين مدراء المراكز ومشرفي المحطات بشكل عام مع جميع المراقبين والوكلاء في حدود القانون.
- كان هناك تعاون بين وكلاء القوائم الذين ساندوا بعضهم في بعض محطات مراكز الاقتراع، حيث كانوا يتبادلون المعلومات ويوفرونها لبعضهم، إضافة

إلى تعاونهم في تقديم الملاحظات لمشرفي المحطات على اعتبار أنها مطلب واحد لكل الوكلاء.

- تم ضبط الأمن من خلال تواجد عناصر الشرطة الفلسطينية، وتأمين دخول وخروج الناخبين بشكل سلس، ومنع الازدحام والتجمع أمام مراكز الاقتراع. وقد تفاوتت أعداد أفراد الشرطة الفلسطينية على أبواب المراكز (من 1 – 4)، وذلك حسب عدد المقترعين في كل مركز.

- تمت إجراءات عد الناخبين الذين اقترعوا من خلال السجل، وتمت إجراءات عد بطاقات الاقتراع من خلال دفاتر الاقتراع، كما تمت مطابقة أعداد البطاقات وأعداد الناخبين وبطاقات الاقتراع حسب الأصول.

- تمت عملية الفرز بطريقة واضحة، وتطابقت كل الأرقام في الفرز مع البطاقات، والتي من ضمنها البطاقات اللاغية والبيضاء والبطاقات الصحيحة.

- تم إغلاق الصناديق بالأختام الخاصة، وإعطاء أرقام الأختام للوكلاء من أجل تدوينها.

- تم تجهيز محضر الإغلاق، والتوقيع عليه من قبل المشرفين ومدراء المراكز والوكلاء.

- تم إخراج جميع الوكلاء والمراقبين الدوليين والمحليين من المراكز قبل تسليم صناديق الاقتراع والبطاقات إلى لجنة الانتخابات، إذ لم يسمح بتواجد الوكلاء إلى حين تسليم الصندوق لموظفي لجنة الانتخابات من أجل نقلها إلى مركز التجميع.

- تم ترتيب وجود وكلاء عن كل قائمة في مركز التجميع ليكونوا في استقبال الصناديق، والتأكد من سلامة الأقفال والأختام فيها من خلال أرقام الأختام التي تم توثيقها من قبل زملائهم في المراكز الانتخابية، ومن ثم التأكد من تأمينها في المركز مع وجود حراسة من الشرطة الفلسطينية.

تقرير خاص بمركز اقتراع مدرسة الشهداء الأساسية المختلطة:

- لم تكن القاعات جاهزة من حيث التوزيع والترتيب، حتى بعد فتح الصناديق وتوافد الناخبين إلى محطات الاقتراع، مما أحدث نوعا من الفوضى في البداية.

- سمحت السيدة مديرة مركز الاقتراع بدخول الوكلاء للمحطات للوقوف على عملية الافتتاح قبل 15 دقيقة من افتتاح الصناديق في المحطات.

- تم افتتاح المحطات الستة في وقتها المحدد الساعة السابعة صباحا.

- لم يكن هناك تواجد كامل لوكلاء القوائم في جميع المحطات، وقد تم توزيع الحضور من الوكلاء على بعض المحطات كي يشهد كل منهم عملية الافتتاح، بعض المحطات تم افتتاحها بدون وجود وكلاء لعدم حضورهم في الوقت المحدد.

- حضور الوكلاء كان متسما بالالتزام بتعليمات لجنة الانتخابات، فلم يكن أي منهم يحمل مظهرا من مظاهر الدعاية الانتخابية لأي من القوائم المتنافسة على مقاعد المجلس البلدي.

- تم إظهار الصناديق والأقفال للوكلاء بشكل واضح، وتم تزويدهم بأرقام التختيم (أقفال الصناديق).

- لم يتم إطلاع الوكلاء على السجل المعتمد، أو بطاقات الاقتراع أو عددها.

- تمت إجراءات الاقتراع حسب الأصول من حيث التأكد من هوية المقترع عند الدخول، والتأكد من وجود اسمه في قوائم المقترعين، ومن ثم السماح له بالدخول نحو المحطة المخصصة له، وفحص اسمه وهويته للمرة الثانية، مع شطب اسمه من السجل وإعطائه بطاقة مروسة ومختومة مرتين من الخلف.

- لم يكن المكان المخصص للاقتراع مجهزا بشكل جيد، ولم يتم وضع إشارات

لتحديد مكان دخول الناخبين ومكان الاقتراع وكيفية الخروج، مما أحدث نوعا من الفوضى في المكان.

- تم التأكد من وجود حراسة من الشرطة الفلسطينية منذ اليوم السابق للاقتراع، ومع لحظة تسليم المركز جميع احتياجاته وأدواته والصناديق اللازمة للمحطات، مع استمرار هذه الحراسة حتى يوم الاقتراع وانتهاء عملية الفرز.

- لوحظ عدم وجود بعض أسماء الناخبين في الكشف الانتخابي في المركز الانتخابي، وعدم تحديد مراكز اقتراعهم أو محطات الاقتراع الخاصة بهم، مما اضطرهم لمراجعة مدير المركز الانتخابي، الذي بدوره قام بتزويدهم بها.

- لم يتنبه موظفو مركز الاقتراع إلى وجود أجهزة الجوال بأيدي الناخبين عند توجههم لطاولة الاقتراع، ولم يطلبوا منهم وضعها على الطاولة إلى حين الانتهاء من عملية الاقتراع.

- لم يتم الالتزام بشروط الصحة العامة، لا من قبل الناخبين ولا موظفي لجنة الانتخابات.

- تم تسليم كشف بأسماء الناخبين لبعض وكلاء القوائم الانتخابية بشكل سري ومخالف للقانون.[7]

- وجود كشوف بأسماء الناخبين وأرقام جوالاتهم مع الكتل المتنافسة، وقيامهم بالاتصال عليهم واستدعائهم للانتخاب، أو المناداة عليهم أمام مركز الاقتراع وقبل الدخول، وسؤالهم عن الكتلة التي سيقومون بانتخابها، ومحاولة إقناعهم بالعدول عن رأيهم.

- دخول مكثف لقوات الشرطة الفلسطينية إلى داخل مركز الاقتراع بكامل عتادهم وأسلحتهم على الرغم من معارضة مدير المركز، إلا أنهم تواجدوا

7- لوحظ هذا الخرق في أكثر من مركز، وقد قام فريق رؤية الرقابي بتوثيقه، ويمكنه تقديم شهادة بهذا الخصوص للجهات المعنية.

بكامل سلاحهم.

- حضور مرشح من إحدى القوائم المتنافسة، مع بعض الناخبين إلى مركز الاقتراع، وقيامه بتقديم القهوة إلى مراقب القائمة الخاصة به ووكيلها، رغم التنبيه عليه من موظفي لجنة الانتخابات لأكثر من مرة إلا أنه لم يكترث.

- قيام مناصري ومؤيدي كتلة البناء بوضع طاولة أمام مركز الانتخاب وعليها شعارهم الانتخابي، وتوزيع الدعايات الانتخابيه على الناخبين.

إلى جانب ذلك، رافقت عملية الاقتراع والفرز عدة ملاحظات وخروقات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- خلال فترة الدعاية الانتخابية تم وضع يافطات انتخابية على أبواب وجدران المراكز الانتخابية، حيث سجلت عدة خروقات من هذا القبيل قامت بها القوائم المتنافسة، وهي قائمة «البناء»، وقائمة «عنبتا تستحق»، وقائمة «نبض المواطن».

- في يوم الصمت الانتخابي 2022/3/25، ظهرت بعض المنشورات على الصفحات الممولة في وسائل التواصل الاجتماعي لبعض القوائم، وكانت هذه المنشورات تتعلق بالانتخابات.

- وفي يوم الاقتراع تم رصد العديد من الأنشطة المخالفة، مثل:

- وجود أكشاك أمام بعض مراكز الاقتراع أو بالقرب منها.

- تواجد مناصري القوائم بلباس يوحي بالقائمة التي يناصرونها (فستات ووشاحات).

- توزيع برامج انتخابية وبطاقات دعائية تحتوي على أرقام القوائم.

- توزيع مواد دعائية مختلفة (بوسترات، بلالين....).

- لوحظ أن ترتيب مواقع الاقتراع في إحدى المحطات في مركز مدرسة الشهداء، غير ملائمة ولا تساعد الوكلاء في ضبط عملية الرقابة بشكل جيد، وتحديدا في المحطة رقم 3، حيث إن صندوق الاقتراع يحجب الرؤية عن إحدى طاولات الاقتراع في المحطة.

- لوحظ وجود تدخل من أنصار قائمة «البناء» في عملية فحص الأسماء قبل المحطة الأولى عند دخول المقترعين على مدخل المركز الانتخابي في مدرسة الشهداء، بحيث كانوا يشاركون مشرفي المركز إجراءات التدقيق والفحص.

رصد سير الانتخابات في محافظة الخليل

يوجد في مدينة الخليل 38 مركز اقتراع، وهي جمعيها مدارس تمت فيها عملية الاقتراع، مقسمة إلى عدة مناطق، مع التنويه إلى أن المنطقة الجنوبية من المحافظة هي منطقة (c)، بمعنى أنه لا توجد فيها حماية أمنية وتواجد لقوات الأمن الفلسطيني، إلا بتنسيق أمني مسبق مع قوات الاحتلال. فيما كان المراقبون على هذه العملية في المدينة برمتها من العاملين في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

ويبلغ عدد سكان مدينة الخليل 230.700 ألف نسمة، يحق لحوالي 105 آلاف شخص منهم الانتخاب.

ومن الملاحظات التي تم رصدها في محافظة الخليل مايلي:

- وجود المرشحين داخل مركز الاقتراع ودخولهم للمحطات، والتجول في الممرات، وسؤالهم للناخبين بعد خروجهم من المحطة للتأكد من قيامهم بانتخاب قوائمهم، وقد شوهدت أمثلة على هذا الخرق في مدرسة الشهيد عبد القادر الثانوية للبنين.

- عدم تنظيم الناخبين داخل مدرسة حلحول الثانوية للبنين، وبدلاً من ذلك قاموا بالسير كمجموعات ثنائية داخل ملعب المدرسة، مما أدى إلى تجمع الناس بشكل كبير أمام دائرة تسجيل الناخبين، وإثارة الفوضى داخل المدرسة.

- وفي داخل مدرسة وداد ناصر الدين الثانوية للبنات، شوهد دخول عدة أشخاص إلى محطة الاقتراع يحملون ورقة صغيرة تحمل دعاية للقائمة رقم 6.

- كما تم تسجيل وجود مناصري بعض المرشحين أمام مراكز الاقتراع، كما حصل أمام مدرسة خديجة عابدين الثانوية للبنات، حيث كانوا يحملون أقلاماً وأوراقاً يسجلون فيها أسماء الناخبين التابعين أو المؤيدين لقوائمهم،

مع سؤالهم لكل شخص يريد الدخول إلى المركز عن القائمة التي سيقوم بانتخابها.

- كما سجلنا وجود عدد كبير من سيارات قوى الأمن المسلحين داخل مدرسة مارية القبطية، مما أثار الرعب للناخبين دون تقديم أو الإعلان عن أي مبرر قانوني لوجود قوى الأمن بهذا الشكل الكبير.

- وفي ظل عدم وجود قوى أمنية فلسطينية في بعض المناطق المصنفة (c) كما سلف بيانه، دفع ذلك بجهات مجهولة لمحاولة تغيير الصناديق بعد انتهاء عملية الفرز، وذلك في مركز اقتراع مدرسة خولة، مما دفع أبناء عائلة أبوسنينة التابعين للقائمة رقم 4 لوقف هذه المحاولة، ومنع أي حد من الاقتراب من الصناديق حتى قدوم الجهات المختصة.

رصد سير انتخابات بلدية سلفيت

كانت أجواء الانتخابات في سلفيت بشكل عام إيجابية، كما لاحظنا أن الخروقات في وقت الدعاية الانتخابية كانت محدودة، واقتصرت على بدء الدعاية الانتخابية قبل الوقت المخصص والمحدد لها، سواء كان ذلك في مواقع التواصل الاجتماعي أو بالمنشورات واللافتات الموزعة في الشوارع وواجهات المباني، أو حتى استمرار المخالفات بعد انتهاء مرحلة الدعاية الانتخابية.

ويمكننا تسجيل أن مدراء المحطات والمراكز الانتخابية في سلفيت قد تحلوا بالشفافية العالية، كما أن الإجراءات عند فتح الصناديق وإغلاقها كانت سليمة. غير أنه تم رصد مجموعة من المخالفات في معظم مراكز التصويت الموزعة في مدينة سلفيت، وهي على النحو التالي:

- دخول عناصر من الأجهزة الأمنية بسلاحها إلى مراكز التصويت في أكثر من مركز وأكثر من مرة، بحجة فرض الأمن، أو بحجة أنهم بزي مدني.
- وجود بعض المنشورات واللافتات الخاصة ببعض القوائم على مبنى مركز الاقتراع.
- قيام بعض الأشخاص بالتواصل المباشر مع المصوتين داخل مركز الاقتراع لعمل دعاية لقائمة معينة.
- دخول رئيس إحدى القوائم المرشحة مع أحد المصوتين، وبعد تعبئة ورقة الانتخابات يبدو أن المصوت قد قام بإظهار الورقة لرئيس القائمة، أو حاول إظهارها، وسط اعتراض المراقبين الموجودين.
- منع التصوير بمعظم مراكز التصويت، سواء داخل المحطات أو خارجها، على خلاف ما هو مقر في مدونات السلوك الخاصة بالمراقبين.
- قيام عدد من العناصر الأمنية المكلفة بتأمين المراكز الانتخابية، بطلب التصويت لقوائم معينة تابعة لفصيل السلطة في أكثر من مركز انتخابي.

رصد سير الانتخابات في محافظة جنين

بدأت الكثير من حملات الدعاية الانتخابية للقوائم المترشحة منذ أواخر شهر شباط/ فبراير 2022، أي قبل الفترة المحددة لها، وقد تم تسجيل ذلك في الهيئات المحلية في جنين وبلدة اليامون، وخاصة من قبل قائمة «البناء والتحرير»، وأحيانا قائمة «أبناء البلد» وقائمة «العمل والوفاء».

وفي مراكز يعبد وعرابة والعطارة، تم تسجيل ما يلي:

- كانت إجراءات فتح الصناديق والمراكز، ووجود المراقبين وأوراق الانتخاب، وحضور موظفي الأمن والشرطة، وكل الإجراءات اللوجستية، وكذلك إجراءات إغلاق مراكز الاقتراع، وعملية الفرز، متفقة وأحكام القانون، ومنسجمة مع تعليمات لجنة الانتخابات المركزية.

- تم تسجيل قيام أحد المرشحين بتلقين أحد الناخبين بانتخاب قائمة معينة.

- قامت إحدى الناخبات بالانتخاب وهي ترتدي الخمار، دون التأكد من هويتها من قبل إحدى موظفات لجنة الانتخابات.

- قام أحد الأشخاص بمساعدة ناخبة مسنة أمية دون وجود صلة قرابة بينهما، حيث لم يكن من أقاربها حتى الدرجة الرابعة.

- لم يتم أخذ التقرير الكامل لحالة ناخبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما لم يتم التأكد من هوية مرافقها.

رصد سير الانتخابات في بلدية نابلس

سجل فريقنا بعض الملاحظات على ترتيبات مديرية التربية والتعليم في مدينة نابلس، وخاصة فيما يتعلق بمشرفي ومراقبي مراكز وصناديق الاقتراع، وقد أكد هذه الملاحظات العديد من المعلمين والمعلمات في المحافظة، كما كانت هناك بعض الملاحظات على الدعاية الانتخابية التي مارستها القوائم المرشحة. ومن هذه الملاحظات:

- لم تقم مديرية التربية والتعليم بالتعميم على الراغبين بالالتحاق في عملية الإشراف على العملية الانتخابية، وذلك بحجة أن الأسماء جاهزة منذ التسجيل لانتخابات البلديات عام 2017.

- لم يقم بعض مدراء ومديرات المدارس بالتشاور مع طاقم هيئتهم التدريسية بهذا الخصوص، وأبقوا التشاور محصورا في مجموعة قليلة من الطواقم، وعند سؤالهم قدموا حجة أن المعلمين كانوا في حصصهم، وأن الأمر لا يستحق.

- قامت بعض المدارس بتنسيب بعض أفراد طواقمها التدريسية والإدارية ضمن دائرة ضيقة ومحصورة في لون سياسي واحد ومقربين من حزب السلطة وقائمته الانتخابية.

- قام أحد موظفي تربية نابلس، وهو أيضا مفرغ للعمل في الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، بالتواصل مع العديد من مدراء ومديرات المدارس، وكان يقدّم معظم تعليماته على أنها من قبل الاتحاد، حيث أفادت إحدى المعلمات (نحتفظ باسمها بناء على رغبتها) أن مديرتها، وعند اعتراضها على آلية اختيار الأسماء، أبلغتها بأن الأمر قد جاء من قبل الاتحاد.

- ما إن بدأت عملية تسجيل القوائم في لجنة الانتخابات المركزية، حتى بدأت عملية نشر الأسماء والقوائم الانتخابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتعددة، ففي يوم الأربعاء 2022/2/16، تم تسجيل أول قائمة انتخابية (قائمة العزم)، وفي صبيحة اليوم التالي مباشرة، تم عقد لقاء صحفي مع

رئيس القائمة عبر إحدى المحطات الإذاعية المحلية «راديو حياة»، وأفاد مدير اللقاء بأنه سيقوم بإجراء حوار مماثل مع رؤساء القوائم الأخرى بعد توثيق تسجيلها، وبالفعل تمت مقابلة كل رؤساء القوائم تباعا، وبنفس الطريقة في نفس المحطة الإذاعية المذكورة، الأمر الذي شكل مخالفة لفترة الدعاية الانتخابية المحددة. وفي نفس السياق أجرت شبكة (جي ميديا) مقابلة مع قائمة (العزم) في 2022/3/6.

- ظهور صفحات ممولة على وسائل التواصل الاجتماعي لبعض القوائم خلال فترة الصمت الانتخابي الأول، وقبيل موعد الدعاية المقرر بأيام قليلة وهي تعود لكل من قائمة (التغيير) والقائمة الوطنية المستقلة وقائمة (العزم).

- تخللت فترة الصمت الأولى، والتي بدأت من 2022/2/17 وحتى 2022/3/11، وتسبق فترة الحملة الانتخابية المسموحة من 2022/3/12 وحتى 2022/3/24، العديد من الأنشطة التي تمت ممارسة معظمها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تعتبر خرقا واضحا لفترة الصمت المفترضة، رغم أن تلك الأنشطة لم تكن واسعة، ولم تتخذ الطابع المنظم، إلا أنها أخذت منحنى تصاعديا مع اقتراب انطلاق حملة الدعاية الانتخابية، والمحددة في 2022/3/12، وقد أخذت هذه الأنشطة أشكالا متعددة منها:

- زيارات ميدانية لمؤسسات أو شخصيات أو دواوين من قبل المرشحين.

- بوستات دعائية مباشرة وغير مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي من قبل مناصري القوائم.

- زيادة نشاط المرشحين بشكل عام على وسائل التواصل الاجتماعي في

مواضيع مختلفة، أغلبها من أجل الدعاية والتمهيد للحملة الانتخابية المقررة.

- استمرار لجنة تسيير أعمال بلدية نابلس بالقيام بمهامها رغم وجود مرشحين من بين أعضاء اللجنة.

- قيام محافظ نابلس بعقد اجتماعين منفصلين مع قائمتين مرشحتين، مع الإعلان عن هذين الاجتماعين قبل بدْء فترة الدعاية الانتخابية، وهما قائمة (العزم) في 2022/3/1 وقائمة (نابلس تختار) في 2022/3/2.

صورة الإعلان عن اجتماع المحافظ مع قائمة (نابلس تختار)، ولم يتسن لنا الحصول على الإعلان عن الاجتماع الأول مع قائمة (العزم).

أنشطة لجنة تسيير الأعمال في بلدية نابلس:

قامت لجنة تسيير الأعمال في بلدية نابلس بإصدار إعلان توظيف مهندس لإدارة الدائرة الهندسية في البلدية، والتي تعتبر من أهم وأرفع دوائر البلدية، حيث يتبع مهندس البلدية لرئيس البلدية بشكل مباشر من حيث الهيكلية الإدارية، وتعتبر هذه الدائرة الأقوى والفاعلة على المستوى الخدماتي في البلدية، فضلا عن أنها تعتبر الدائرة الأكبر من بين دوائر الخدمات الأخرى، وقد وثقنا الملاحظات التالية بهذا الخصوص:

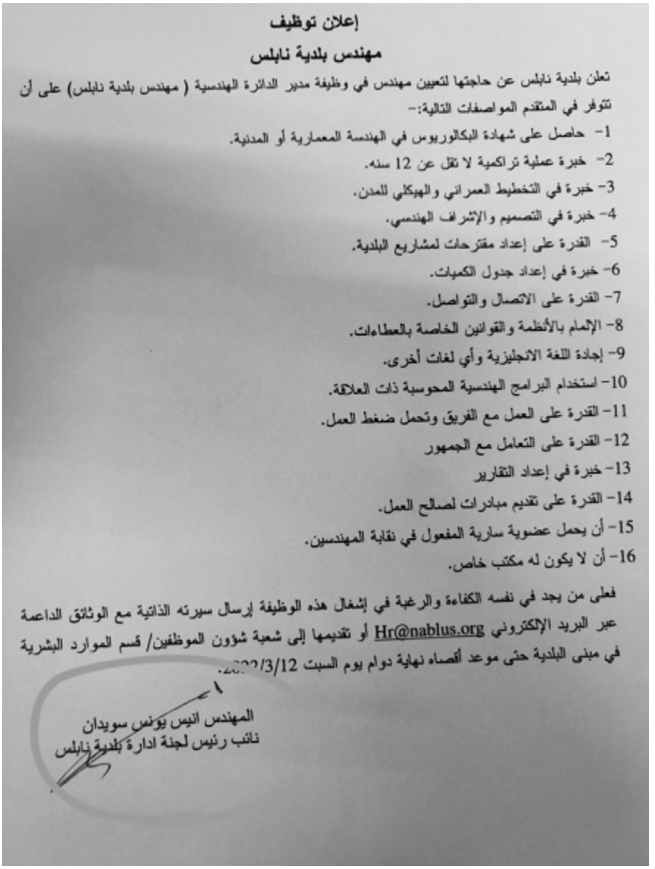

إعلان توظيف

مهندس بلدية نابلس

تعلن بلدية نابلس عن حاجتها لتعيين مهندس في وظيفة مدير الدائرة الهندسية (مهندس بلدية نابلس) على أن تتوفر في المتقدم المواصفات التالية:-

1- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية أو المدنية.
2- خبرة عملية تراكمية لا تقل عن 12 سنه.
3- خبرة في التخطيط العمراني والهيكلي للمدن.
4- خبرة في التصميم والإشراف الهندسي.
5- القدرة على إعداد مقترحات لمشاريع البلدية.
6- خبرة في إعداد جدول الكميات.
7- القدرة على الاتصال والتواصل.
8- الإلمام بالأنظمة والقوانين الخاصة بالعطاءات.
9- إجادة اللغة الانجليزية وأي لغات أخرى.
10- استخدام البرامج الهندسية المحوسبة ذات العلاقة.
11- القدرة على العمل مع الفريق وتحمل ضغط العمل.
12- القدرة على التعامل مع الجمهور
13- خبرة في إعداد التقارير
14- القدرة على تقديم مبادرات لصالح العمل.
15- أن يحمل عضوية سارية المفعول في نقابة المهندسين.
16- أن لا يكون له مكتب خاص.

فعلى من يجد في نفسه الكفاءة والرغبة في إشغال هذه الوظيفة إرسال سيرته الذاتية مع الوثائق الداعمة عبر البريد الإلكتروني Hr@nablus.org أو تقديمها إلى شعبة شؤون الموظفين/ قسم الموارد البشرية في مبنى البلدية حتى موعد أقصاه نهاية دوام يوم السبت 2022/3/12.

المهندس انيس يونس سويدان
نائب رئيس لجنة ادارة بلدية نابلس

1. الذي قام بتوقيع الإعلان هو السيد أنيس سويدان، نائب رئيس لجنة تسيير الأعمال، ويفترض أن يكون هو القائم برئاسة اللجنة بعد تقديم السيد إياد خلف استقالته منها بحكم ترشحه في قائمة (نابلس تختار)، والتوقيع موسوم بصفة نائب الرئيس، مما يضع علامة استفهام على موقع الرئيس ومن بقي فيه ليشغله.

2. جاء الإعلان في فترة حساسة تشهد انتخابات للبلدية، حيث يمكن تفسيره على أنه خطوة استباقية غير قانونية.

3. أفاد السيد أنيس سويدان من خلال مقابلة على راديو «حياة» أنهم حصلوا على استثناء من قبل وزير الحكم المحلي لإشغال هذا المنصب، مما زاد من علامات الاستفهام حول قانونية الإجراء وتوقيته.

4. غالبا ما يتم إعلان التوظيف لهذا المنصب على نظام العقود المؤقتة والقابلة للتجديد لفترتين فقط للشخص الواحد، وهو ما جرت علية العادة منذ عدة سنوات، إلا أن الإعلان هذه المرة جاء للتوظيف الثابت على غير العادة.

في المقابل، يمكن تسجيل الملاحظة الإيجابية التالية فيما يخص انتخابات بلدية نابلس:

- تم توقيع وثيقة شرف بين القوائم المتنافسة على انتخابات المجلس البلدي ضمن مبادرة أهلية من قبل تجمع «أبناء البلد» وذلك بتاريخ 2022/3/5 وقد تضمنت الوثيقة بندين:

1. يتعلق الأول باحترام فترة الدعاية الانتخابية المقررة من قبل لجنة الانتخابات وعدم اختراقها، وخوض الانتخابات بأخلاق التنافس الإيجابي بعيدا عن التجريح.

2. يتعلق البند الثاني بآلية إدارة المجلس البلدي بعد الانتخابات بروح العمل الجماعي والتعاون الإيجابي بعيدا عن الآراء الشخصية والتفسيرات الخاصة، وعدم نقل أي إشكالية داخل المجلس إلى الشارع.

ابناء البلد

ميثاق شرف بخصوص انتخابات بلدية نابلس

أهالي نابلس الأباء،

يُحييكم تجمع ابناء البلد ويُحيي صمودكم على ارضكم المباركة التي لطالما لم تدخروا لأجلها أي غالٍ ونفيس، وإنه لمن دواعي فخرنا وافتخارنا ان نكون منكم ومعكم في حب نابلس جبل النار وفي الإنتماء لها.

أهلنا الكرام،

وبعد انتهاء مرحلة تسجيل القوائم لانتخابات بلدية نابلس، وقُبيل بدء فترة الدعاية الانتخابية، وحرصًا منا على أن تسود هذه الفترة أجواء التنافس الحُر والشريف، والذي يعكس النَفَس الطيب والروح النقية الطاهرة والهمة العالية لدى القوائم الست، وأملاً في أن تُفرز هذه الإنتخابات المقررة بتاريخ 26 / 3 / 2022م مجلسًا بلديًا نابُلسيًا قويًا صلبًا مُتماسكًا عصيًا على الكسر، فقد أعددنا ميثاق شرف وتقدمنا به للقوائم الست مجتمعة، ورجونا من خلاله ان نحقق رؤيتنا ورؤيتكم في العملية الانتخابية وإفرازاتها، وبعد اطلاع القوائم الست على هذا الميثاق فقد قرروا وبكل صدق وجدية تبنيه وإقراره والإلتزام به وبما جاء فيه وتعميمه على المأ ليكون مرجعًا لنا ولهم في متابعة فترة الدعاية الانتخابية وما بعد الإقتراع، حيث ينص ميثاق الشرف الخاص بانتخابات بلدية نابلس على:

أولاً: التقيد التام والكامل بفترة الدعاية الانتخابية والتي اقرتها لجنة الإنتخابات المركزية من تاريخ 12 / 3 / 2022 وحتى تاريخ 24 / 3 / 2022 وبكل ما يخص هذه الفترة من تعليمات تنظم الدعاية الإنتخابية، والعمل الجاد على توفير أجواء تنافسية شريفة خالية من المناكفات والتجريح والتشهير بالآخر، بل تؤكد القوائم الست انها تلتقي مع بعضها البعض على حب نابلس وحب العمل من أجل نابلس.

ثانيًا: المحافظة على بقاء المجلس المُنتخب والمُشكل من إفرازات العملية الإنتخابية متماسكًا ومتجانسًا ومتناغمًا فيما بين أعضائه، والتعامل مع اي اختلاف في الآراء داخل المجلس على انه مجرد اجتهاد ووجهات نظر تخضع للنقاش والتصويت بمهنية وبعيدة كل البعد عن اتهام النوايا والأحكام المسبقة على المخالفين للآراء، وعدم تصدير أي مشكلة او اختلاف في الآراء ووجهات النظر إلى الشارع.

والله خير الشاهدين

تحريرًا في نابلس بتاريخ: 5 / 3 / 2022

مرحلة الدعاية الانتخابية:

تنوعت أساليب القوائم في مدينة نابلس فيما يخص الدعاية الانتخابية، ومن تلك الوسائل التي تم استخدامها: تعليق اليافطات الدعائية على بوردات الشوارع وجدران الأبنية، الدعايات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها ومنها الممول ومنها على الصفحات الشخصية، إعلانات ممولة في التلفزيونات والإذاعات المحلية، بورشورات توزع في الشوارع وفي الأبنية والأحياء السكنية، دعايات القوائم على السيارات، والتي أخذت أشكالا متعددة من رايات وبوسترات، زيارات ميدانية للقوائم للمؤسسات والدواوين العائلية، إضافة إلى الأنشطة الإعلامية مثل المناظرات التي جمعت رؤساء القوائم، ومنها على سبيل المثال لقاء نقابة المهندسين – فرع نابلس، ولقاء فضائية النجاح في الجامعة.

وقد رافقت الدعاية الانتخابية مجموعة ملاحظات وخروقات يمكن تسجيلها كالتالي:

- بتاريخ 3/13 تم توزيع كتاب رسمي من قبل وزارة الحكم المحلي يتعلق باستخدام بعض مراكز الاقتراع كمراكز تطعيم من فيروس كورونا في وقت الانتخابات، الأمر الذي أثار الاستياء، كون القانون يمنع وجود أنشطة أخرى غير النشاط الانتخابي في مراكز الاقتراع. لتقوم لجنة الانتخابات المركزية بعد ذلك بإصدار منشور تؤكد فيه أن مراكز الاقتراع لن تستخدم لأي غايات أخرى.

State of Palestine
Ministry of Local Government

دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي

Date: ٢٠٢١/٣/١٣ التاريخ

No. ١٩٠٩٢ الرقم

الأخوة المدراء العامون لمديريات الحكم المحلي المحترمون

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: التطعيم ضد فايروس كورونا

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نعلمكم بأن مديريات الصحة في المحافظات ستقوم بإنشاء نقاط للتطعيم ضد فايروس كورونا في مراكز الاقتراع لانتخابات الهيئات المحلية والتي ستكون موعدها يوم السبت الموافق 2022/3/26.

مع الاحترام والتقدير،،،

سمير دوابشة
مدير عام الدائرة العامة للتشكيلات والانتخابات

Palestine, Al-Bireh, P.O.Box: 731-Kamallah الفلسطين، البيرة، ص.ب: 731 رام الله
Tel.: +970 2 240 1092, Fax: +970 2 240 1091 - Gaza: Tel.: 08 282 0273, Fax: 08 286 7509
www.molg.pna.ps - molg.pal - mol@molgpalestine - Email: mol@molg.pna.ps

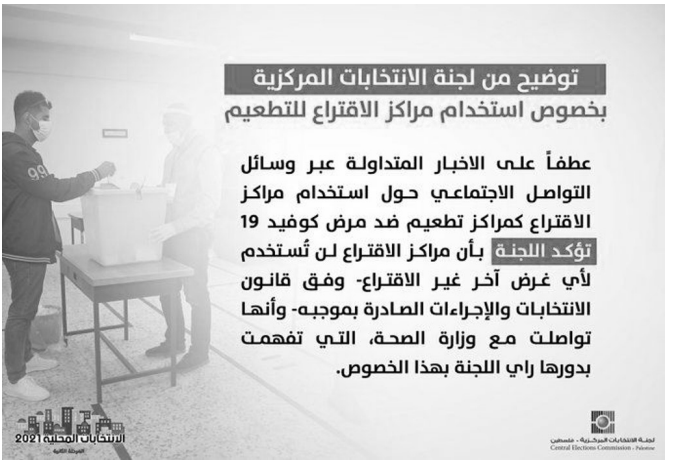

- بتاريخ 2022/3/16 أصدرت لجنة تسيير الأعمال في بلدية نابلس تعميما على الموظفين في البلدية بمنعهم من ممارسة أي دعاية انتخابية، أو تعليق أي منشورات لأي من القوائم المتنافسة في انتخابات بلدية نابلس. جاء التعميم بصيغة عمومية لم تحدد فيه إن كان المقصود ممارسة الدعاية داخل المبنى البلدي أم خارجه، وترك بدون توضيح، الأمر الذي فُسر على أنه منع موظفي البلدية من ممارسة حقهم الطبيعي في إبداء الرأي أو المشاركة في الدعاية الانتخابية.

- أصدرت قائمة «الشباب المستقلة» بيان استنكار لتعميم لجنة تسيير الأعمال المذكور. كما أعرب أحد المحامين، السيد المحامي محمد سقف الحيط، وهو مستشار قانوني لبلدية نابلس، عن استهجانه لهذا التعميم عبر صفحته الخاصة، ورفضه لمحتواه، واعتبره منافيا للقانون، ومخالفة تستوجب إجراء من قبل وزارة الحكم المحلي.

إدانة واستنكار

تستنكر قائمة الشباب المستقلين في مدينة نابلس ما صدر من تعميمات تتعلق بمنع موظفي بلدية نابلس من ممارسة حقهم الديمقراطي، ونخص بالذكر التعميم الصادر بتاريخ 2022/3/16 عن لجنة إدارة بلدية نابلس، والذي تم الاستناد فيه إلى تعميم من وزير الحكم المحلي بحسب ما جاء في الكتاب، والذي جاء فيه: (يمنع منعاً باتاً على أي موظف التدخل في مجريات العملية الانتخابية لا من حيث الدعاية، ولا تطبق أية منشورات لأي من القوائم المتنافسة بالانتخابات وتحت طائلة المسؤولية).

وترى قائمة الشباب في ذلك اضطهاداً للموظف واستهتاراً لفكره أمامه، وتقييداً لحريته، وبالرجوع إلى القوانين ذات العلاقة سواء قانون الهيئات المحلية أو قانون الانتخابات، فإن القانون ينص فقط على عدم القيام بأنشطة انتخابية داخل المباني الحكومية وداخل مباني الهيئات المحلية، والتعميم المذكور لا يستند لأي قانون. إن هذه السابقة خطيرة وتُنذر بسياسة تكميم لأفواه، ومن المؤسف أن هذا التعميم تم لموظفي بلدية نابلس فقط دون سائر البلديات.

إن قائمة الشباب تستشعر الخوف الذي يجتاحه موظفو بلدية نابلس جراء هذا التعميم، بحيث أصبح كثير منهم لا يجرؤ على الضغط على زر "لايك" لأي منشور ذي علاقة بالانتخابات خوفاً من الملاحقة ولَعان التحقيق والإضرار المحتمل بقوت يومه، وتطالب لجنة إدارة البلدية بسحب هذا التعميم.

إن القوائم المرشحة يخرص أيها قائمة لإحقاق الحق ورفع الظلم، ولا بد أن نقوم بدورنا منذ هذه اللحظة بحراسة القانون والدفاع عن جوده هذه المؤسسة الذين إن يكتب لأي مجلس النجاح بدونهم.

وعليه ندعو نقابة العاملين في البلدية أن تتخذ موقفاً تجاه هذا التعميم، كما ندعو القوائم الزميلة أن تُعلن ذات هذا الموقف. وسنبقى كما عهدتمونا سنداً للمستضاء والمضطهدين والمقهورين أيما كانوا.

قائمة الشباب المستقلين			
د. سامح المحتوط	د. فيحاء البحتن	المربي فارس سالم	م. رنا جبر
م. طارق جود الله	عبد الكريم عبيد	نبيل خليل شاهين	محمد جهاد دويكات

State of Palestine
Nablus Municipality

دولة فلسطين
بلدية نابلس

2022/3/16

تعميم

الأخوات والإخوة مدراء الدوائر والأقسام المحترمين
الأخوات والإخوة الموظفين المحترمين

تحية وبعد،

الموضوع/ مجريات انتخابات مجلس بلدية نابلس

عطفاً على ما ورد من وزاره الحكم المحلي بخصوص موضوع الانتخابات، فانه يمنع منعاً باتا تدخل أي موظف في مجريات العملية الانتخابية لا من حيث الدعاية، ولا تطبق أية منشورات لأي من القوائم المتنافسة بالانتخابات، وتحت طائلة المسؤولية.

يطلب من الجميع التنفيذ والالتزام.

المهندس كميل موسى سويدان
نائب رئيس لجنة إدارة بلدية نابلس

مستهل للشباب العاملين.

2022/3/16 12:28

- وإثر ذلك، وبتاريخ 2022/3/19، نشر السيد المحامي محمد سقف الحيط كتابا يشير إلى إنهاء خدماته الاستشارية لبلدية نابلس كمحام مستشار للمجلس البلدي. وأفاد سقف الحيط على حسابه على الفيسبوك أن سبب إنهاء خدماته يتعلق بالمنشور الذي كان قد نشره، وانتقد فيه تعميم لجنة تسيير الأعمال المتعلق بمنع العاملين في البلدية من المشاركة في الدعاية الانتخابية للقوائم.

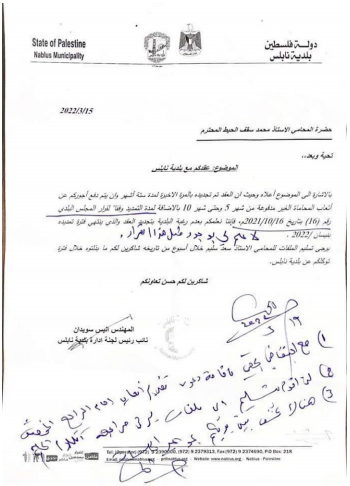

- تم كذلك توثيق بعض التخريب لبوسترات ويافطات دعائية لقائمتي «العزم» و«نابلس تختار» في أكثر من موقع في المدينة، حيث أُتلفت بعض اليافطات التي تصل إليها الأيدي بسهولة والمعلقة على أعمدة الإنارة في الشوارع.

- بتاريخ 2022/3/19 وثق منشور لديوان إحدى العائلات (عائلة حسونة) يعلن فيه إلغاء فعالية لصالح قائمة العزم قبل ساعة فقط من بدء هذه الفعالية. وقد أشار بيان العائلة المقتضب على الفيس بوك أن النشاط ألغي بسبب تهديدات خارجية، فيما لم يشر إلى نوع هذه التهديدات ولا إلى الجهة التي تقف خلفها.

- بتاريخ 2022/3/25، تم توزيع بطاقات وبروشورات دعاية انتخابية في يوم الصمت الانتخابي لإحدى القوائم، ولم يسجل لغيرها، وهي قائمة «نابلس تختار». حيث تم توثيق صور لمناصري القائمة وهم ينشطون لصالح القائمة أمام مسجد الفردوس في منطقة المخفية.

بتاريخ 2022/3/25 وفي يوم الصمت الانتخابي، ظهرت بعض المنشورات الممولة والمتعلقة بالانتخابات على صفحات بعض القوائم على وسائل التواصل الاجتماعي، ومن هذ القوائم قائمة «نابلس تختار» و«قائمة التغيير».

مرحلة الانتخابات: يوم الاقتراع – انتخابات مجلس بلدي نابلس

كانت أنشطة قائمتي «العزم» و«نابلس تختار» الأبرز في المشهد الانتخابي يوم الاقتراع، أما قائمة «رواد التنمية» ورقمها الانتخابي (3) وقائمة «الشباب المستقلين» ورقمها الانتخابي (6) فلم يتم ملاحظة أي نشاط انتخابي لهما في يوم الاقتراع، وكانتا الأكثر التزاما بفترات الصمت الانتخابي دونا عن باقي القوائم. وتم رصد ما يلي خلال الأنشطة الانتخابية:

- وجود أكشاك في بعض المراكز للقوائم أمام مراكز الاقتراع أو بالقرب منها.
- تواجد المناصرين بلباس يشير إلى القائمة التي يناصرونها (فستات، وشاحات...).
- توزيع البرامج الانتخابية وبطاقات دعائية تحتوي على أرقام القوائم.
- مواد دعائية مختلفة (بوسترات، بلالين ...).

قام فريقنا بزيارة جميع مراكز الانتخاب في المدينة وعددها 35 مركزا، بمجموع 146 صندوق اقتراع، حيث بدأ الفريق أعمال الرقابة بدءا من مركز اقتراع مدرسة ابن قتيبة الأساسية للبنين، والواقع في منطقة رفيديا، وفيه تمت عملية الرقابة على إجراءات وآليات افتتاح الصناديق، ومن ثم قام الفريق بزيارة جميع المراكز الأخرى، والتي اختتمت بمركز اقتراع مدرسة عمر نعيم عبد الهادي الأساسية المختلطة، والتي تقع في منطقة الجنيد.

وفيما يلي أهم ما سجله فريقنا من خلال الرقابة على عمليات الافتتاح والإغلاق في المراكز:

الافتتاح - مركز اقتراع مدرسة ابن قتيبة الأساسية للبنين:

- رفض السيد مدير مركز مدرسة ابن قتيبة وجود الرقابة الدولية والوكلاء قبل الساعة السابعة صباحا؛ بحجة أن وجودهم يكون مع افتتاح المحطات. قمنا بإخبار مدير المركز أن هذا الإجراء مخالف، وأن من حق الرقابة الدولية التواجد قبل الافتتاح للاطلاع على الإجراءات المتبعة داخل المركز، وطلبنا منه التواصل مع لجنة الانتخابات بهذا الخصوص. عاد إلينا السيد مدير المركز وسمح بالدخول وذلك بعد اتصاله بلجنة الانتخابات.

- لم تكن القاعات جاهزة من حيث التوزيع والترتيب حتى الساعة 6:50 صباحا بالتوقيت الشتوي.

- سمح السيد مدير مركز ابن قتيبة بدخول الوكلاء للمحطات للوقوف على عملية افتتاح المحطات قبل 5 دقائق من افتتاح الصناديق في المحطات.

- تم افتتاح المحطات في وقتها المحدد الساعة السابعة صباحا بالتوقيت الشتوي.

- لم يكن هناك تواجد كامل لوكلاء القوائم في جميع المحطات، وقد تم توزيع الحضور من الوكلاء على بعض المحطات كي يشهد كل منهم عملية افتتاح المحطات الخمسة في المركز، فيما تم افتتاح بعض المحطات دون

وجود وكلاء لعدم حضورهم في الوقت المحدد.

- حضور الوكلاء كان متسقا مع تعليمات لجنة الانتخابات، ولم يحمل أي منهم مظهرا من مظاهر الدعاية الانتخابية لأي من القوائم المتنافسة على مقاعد المجلس البلدي.

- تم إظهار الصناديق والأقفال للوكلاء بشكل واضح، وتم تزويدهم بأرقام التختيم (أقفال الصناديق).

- لم يتم إطلاع الوكلاء على دفتر السجل المعتمد أو بطاقات الاقتراع أو عددها.

- فتح المركز، وسمح بدخول المقترعين، وكانت إجراءات الاقتراع حسب الأصول من حيث التأكد من هوية المقترع عند الدخول، والتأكد من وجود اسمه على قوائم المقترعين، ومن ثم السماح له بالدخول إلى محطات الاقتراع، ثم فحص اسمه وهويته للمرة الثانية مع شطب اسمه من السجل، وإعطائه بطاقة مروسة مختومة مرتين من الخلف.

- المكان المخصص للاقتراع مجهز بشكل جيد. وقد اعترض أحد الوكلاء على وجود طاولة الاقتراع بمكان لا يمكن فيه مشاهدة المقترع (محطة رقم 2)، وتم على الفور الاستجابة له بتغيير المكان المخصص للمقترع بحيث يمكن رؤيته.

- سُجل وجود وتوفر كل الأدوات اللازمة لعملية الاقتراع، والتي وفرتها لجنة الانتخابات.

- تم التأكد من وجود حراسة من الشرطة الفلسطينية من اليوم السابق للاقتراع في المراكز، مع لحظة تسليم المركز جميع احتياجاته وأدواته والصناديق اللازمة للمحطات، مع إبقاء حراسة من الشرطة على كل مركز من مراكز الاقتراع، وحتى يوم الاقتراع وانتهاء عمليتي الاقتراع والفرز.

الافتتاح وسير عملية الاقتراع بباقي المراكز:

بحسب الجولة الميدانية والاطلاع على مضمون عملية الافتتاح لدى المراكز الأخرى، ومن خلال التواصل مع مدراء المراكز، ووكلاء القوائم فقد تم تسجيل الملاحظات التالية:

- لم يتوفر عدد كاف من الوكلاء للقوائم في كل مراكز الاقتراع، فيما كانت بعض المحطات بلا وكلاء للقوائم.

	اسم المركز	رمز المركز	رقم المحطة التي افتتحت بدون رقابة ووجود وكلاء
1	مدرسة ابن قتيبة الأساسية للبنين	0253	4 ، 5
2	مدرسة كمال جنبلاط الثانوية للبنات	0249	3
3	مدرسة بنات رفيديا الأساسية للبنات	0251	5
4	مدرسة نعيم عبد الهادي الأساسية للبنين	0274	2
5	مدرسة عبد الرحيم محمود الثانوية للبنات	0247	3 ، 4
6	مدرسة الكندي الثانوية للبنين	0273	2
7	مدرسة المعري الأساسية للبنين	0246	1
8	مدرسة الفاطمية الثانوية للبنات	0255	5
9	مدرسة الغزالية الأساسية للبنين	1074	3 (كل المحطات)
10	مدرسة الصلاحية الثانوية للبنين	0265	5 ، 6
	مجموع المحطات التي افتتحت بدون رقابة/ وكلاء		**15**

- سارت عملية الافتتاح وإجراءاتها في المراكز والمحطات حسب الأصول.
- تم الاطلاع على محاضر الافتتاح والتي كانت موقعة من جميع الحضور في العديد من المراكز والمحطات.
- تم افتتاح كل المحطات في الوقت المحدد في الساعة السابعة صباحا بالتوقيت الشتوي.
- كان هناك تعاون إلى حد كبير بين مدراء المراكز ومشرفي المحطات بشكل عام مع جميع المراقبين والوكلاء في حدود القانون.
- تمت مراقبة عملية إجراءات الاقتراع، والتي كانت في معظمها وفق الأصول، باستثناء الحالات التي سيتم ذكرها لاحقا ضمن القسم الخاص بالتجاوزات والملاحظات.
- وجود الشرطة الفلسطينية على أبواب المراكز كان بأعداد متفاوتة (من 1 – 4) وذلك بحسب حجم وأعداد المقترعين في كل مركز.

الملاحظات والخروقات أثناء عمليتي الاقتراع والفرز:

رافقت عمليتي الاقتراع والفرز عدة ملاحظات وخروقات يمكن تلخيصها كالتالي:

- مع بداية افتتاح صناديق الاقتراع وفتح أبواب المدارس أمام المقترعين، بدأت أنشطة الدعاية على أبواب بعض المدارس ومن ثم انتقلت إلى جميع مراكز الاقتراع، والتي تمثلت بمظاهر المناصرين الذين اعتمروا الكوفيات أو الوشاحات والفستات التي تحتوي على شعارات القوائم الانتخابية. وكان جليا أن أغلبية المناصرين يتبعون لقائمتين، هما: قائمة «العزم»، وقائمة «نابلس تختار». فيما كان تواجد مناصري بقية القوائم بسيطا، حيث اقتصر على بعض المراكز الانتخابية. كما وثقنا توزيع بطاقات الدعاية للقوائم، وبروشورات، ومواد دعائية أخرى من خلال هذه التجمعات.

مركز مدرسة الحاجة رشدة الثانوية للبنات

مركز مدرسة قدري طوقان الثانوية للبنين

مركز مدرسة الصلاحية الثانوية للبنين

- لوحظ في مركز مدرسة الشهيد عبد الرحيم محمود الثانوية للبنات (رمز المركز 0247) أن ترتيب مواقع الاقتراع في إحدى المحطات - وتحديدا في المحطة رقم -4 غير ملائم، ولا يساعد الوكلاء على ضبط عملية الرقابة بشكل جيد، حيث إن صندوق الاقتراع يحجب الرؤيا عن إحدى طاولات الاقتراع في المحطة.

- في مركز مدرسة ابن قتيبة الأساسية للبنين (رمز المركز 0253) وثقنا دخول إحدى السيدات من أصحاب حق الاقتراع مع شخص ادعى أنه زوجها، ولم تتم مراعاة إجراءات التوثيق لحالة اقتراع أمي أو ذوي احتياجات خاصة. وقد دار في حينها جدال مع وكيل إحدى القوائم بأن هذا الإجراء لا يجوز، ويجب أن يخرج الشخص من المكان، حيث إن الحالة لا ينطبق عليها ضرورة دخول المقترع مع شخص مساعد، وكان تبرير مشرفي المحطة بأن الأمر عادي وطبيعي ولن يؤثر على الانتخابات ومجرياتها. لم تقم وكيلة القائمة الموجودة في المحطة بتقديم شكوى كتابية ولا علم لنا إن كانت قدمت بعدها الشكوى أم لا.

- علمنا من بعض المتواجدين أمام مركز مدرسة ظافر المصري الثانوية للبنات (رمز المركز 0257) أن شخصا ما دخل إلى محطات المركز مع وجود سلاحه الشخصي (مسدس)، ووصل حتى محطة اقتراعه بعد التثبت من هويته، وأنه أعطي بطاقة اقتراع، وفي تلك اللحظة وصل مدير المركز الذي كان قد تم إبلاغه بوجود شخص مسلح داخل إحدى المحطات، حيث تصادم مدير المركز معه وطلب منه الخروج فورا لإخراج سلاحه من المركز

على اعتبار أنه مخالف للقانون ومن ثم العودة للمركز، إلا أنه رفض، وحينها تم استدعاء الشرطة التي تدخلت في اللحظات الأخيرة، إلا أن هذا الشخص قام فورا بإتلاف ورقة الاقتراع قبل خروجه.

مركز مدرسة ظافر المصري الثانوية للبنات

- تم تسجيل حدوث تدخل من أنصار قائمة «نابلس تختار» على عملية فحص الأسماء (المحطة الأولى عند دخول المقترعين) على مدخل المركز الانتخابي - مدرسة عبد المغيث الأنصاري الأساسية للبنين (رمز المركز 0256)، وكذلك مركز مدرسة نعيم عبد الهادي الأساسية للبنين (رمز المركز 0274)، بحيث كانوا يشاركون مشرفي المكان إجراءات التدقيق والفحص. وفي مدرسة عبد الهادي المذكورة، تعدى ذلك إلى قيامهم باصطحاب المقترعين إلى داخل المركز، دون أي تدخل من قبل مدير المركز أو اعتراضه.

- سجلنا أيضا تواجدا لأنصار قائمة «نابلس تختار» في ساحات مدرسة رياض برهان كمال الأساسية للبنين (رمز المركز 0250)، وعلى مدخل المحطة الأولى -عند دخول المقترعين للمركز الانتخابي- وبعد منطقة الضبط التابعة للشرطة (كان هناك شرطي واحد فقط في المكان)، ولكن تم إخراجهم من الساحة فيما بعد.

- سجلنا كذلك وجود يافطات انتخابية على مدخل اقتراع مركز مدرسة بلال بن رباح الأساسية المختلطة، والتي كان سابقا قد تم توثيق خرق للدعاية الانتخابية فيها بسبب تعليق لوحات دعائية على باب مركز الاقتراع في فترة الدعاية الانتخابية، وقد أزيلت اليافطة في حينه، ولكنها أعيدت ليلة الاقتراع مع وجود يافطات لقوائم أخرى.

مدخل مركز اقتراع مدرسة بلال بن رباح الأساسية المختلطة

(يافطات قوائم الوطنية المستقلة ونابلس تختار)

- تم توثيق منشور على صفحات التواصل الاجتماعي لأحد المقترعين، وقد التقط صورة داخل محطة من محطات الاقتراع لورقة الاقتراع، وقام بنشرها على صفحته الشخصية.

- مع انتهاء عملية الفرز وإعلان النتائج الأولية، أطلق أنصار ومؤيدو قائمة «نابلس تختار» النار في الهواء، وقد أدى ذلك إلى حدوث بعض الأضرار في الممتلكات، إضافة إلى الإعلان عن إصابة مواطن نتيجة إطلاق النار العشوائي.

- ظهرت يوم الاقتراع صور لمرشحي بعض القوائم على صفحاتهم الخاصة وهم في قاعات الاقتراع، ولم يتسنَّ إيجاد هذه اللقطات سوى على صفحات قوائمهم الممولة، حيث لم تُشاهد على صفحات إخبارية أو إعلامية أخرى، الأمر الذي يشير إلى أنها التقطت من هواتف بعض المناصرين لهذه القوائم، وقد ظهرت هذه الصور على صفحتي قائمتي «نابلس تختار» و«الوطنية المستقلة».

رصد سير الانتخابات في محافظة قلقيلية

هذه أهم الملاحظات التي سجلناها من خلال الرقابة في محافظة قلقيلية:

في مدرسة بنات الإسراء الأساسية:

- في تمام الساعة 7:00 صباحا تم فتح صندوق الاقتراع في المحطة رقم 2 في مدرسة بنات الإسراء الأساسية.
- تلا ذلك توافد الأشخاص للانتخاب، وكان الإقبال ضعيفا في ساعات الصباح الأولى.
- أثناء التوجه لباب المدرسة في الساعة 7:00 صباحا، لاحظنا وجود كشوفات وبطاقات مطبوع عليها أرقام القوائم وصور بعض الناخبين مع أشخاص كثيرين أمام باب المدرسة، ثم وزّعَت على كل شخص بهم بالدخول للانتخاب في المدرسة.
- لوحظ كذلك وجود كشوفات بأسماء الأشخاص المسموح لهم بالانتخاب مع مناصري الكتلة رقم 2، وقيامهم بالاتصال بهؤلاء الأشخاص أو الذهاب لإحضارهم بسياراتهم الساعه 9 صباحا. كما لوحظ عند قدوم أي شخص من مناصري أو أصدقاء القائمة يتم أخذ هويته وتسجيله على السجل بوضع (x) بجانب اسمه، وإرسال شخص منهم برفقته إلى باب المحطة من أجل التحدث معه وتأكيد الانتخاب للقائمة.
- في تمام الساعة 10:49 صباحا، لاحظنا وجود شرطي بسلاحه أمام مدخل قاعة الاقتراع في المدرسة.
- وفي 11:13 جاء المحافظ ومدير المخابرات وعدة أشخاص من الشرطة ومرافقين لهم بسلاحهم أمام قاعة الاقتراع في مدرسة الإسراء الأساسية، وقد سجلت ذلك عدة كاميرات.
- أثناء القيام بجولة بساحة المدرسة في تمام الساعة 1:20 ظهرا، لاحظنا

وجود سيدة ويرافقها أشخاص يتحدثون معها، وفجأة بدأت تصرخ بصوت مرتفع، وعلى مرأى ومسمع من لجنة الانتخابات، وتقول «فهمت إنه أنتخب رقم 2 ما اتضلوا تحكوا رقم 2 خلص فهمت وحفظت...».

- في تمام الساعة 01:22 ظهرا، وأثناء توجه أحد أفراد فريقنا للرقابة داخل غرفة الاقتراع - المحطة رقم 1 في مركز الاقتراع في مدرسة بنات الإسراء-، سُجّل قيام وكيلة إحدى الكتل بالتلويح لسيدة بيدها برقم اثنين فيما كانت السيدة تقوم بالاقتراع. وتم إخبار لجنة الانتخابات ومديرة المركز بذلك.

- خلال ساعات الظهيرة، حدثنا أشخاص بأنهم أخذوا مبلغ مئة شيقل وكوبونات من بعض منسقي الكتل مع وعود بانتخابهم. لكن لم يشاهد أي من أعضاء فريقنا حدثا يؤكد ذلك.

- وفي تمام الساعة 1:40 ظهرا، كان هناك شخص مقعد على كرسي أمام مدخل قاعة الاقتراع في المدرسة، وبجانبه شاب يخبره بوضع إشارة (X) بجانب الكتلة رقم 2. الذي سجلناه هنا هو قيام سيدة من لجنة الانتخابات بإخباره بـ (روح حفظه بعيد وبعدين جيبه، ما تحفّظه باب القاعة).

- في تمام الساعة 3:30 مساء لاحظ فريقنا وجود شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة ومعه، شخص يريد الدخول معه من أجل الانتخاب ادعى أنه ابنه، وبعد التأكد من شخصيته تبين أنه ليس قريبا له. وقد طُلب منه إحضار أحد أبنائه أو زوجته من أجل الاقتراع.

- وفي الساعة 5:40 مساء قَدِم شخص مع أمه إلى المدرسة، وأخبر لجنة الانتخابات بأن أمه أمية وأنه يريد الدخول معها إلى داخل قاعة الاقتراع، وقد سمحوا له بذلك. ولكن قبل أن يدخل وبحضور مديرة المركز مصادفةً، تبين أنها تعرف المرأة معرفة جيدة، وتعرف أنها تجيد القراءة والكتابة بشكل ممتاز. وقام عضو فريقنا بسؤال الأم عن ذلك وتبين فعلا أنها تجيد القراءة والكتابة. وإثر ذلك، تم منع ابنها من الدخول معها لقاعة الاقتراع.

- ما بين الساعة 7 صباحا وحتى الساعة 6 مساء، لاحظ فريقنا وجود مرشحين من الكتلة رقم 3، ومرشح من الكتلة رقم 2، ومرشح من الكتلة رقم 1، أمام مركز الاقتراع في مدرسة بنات الإسراء الأساسية، رغم التنبيه عليهم أكثر من مرة من قبل لجنة الانتخابات بالمغادرة، إلا أنهم لم يستجيبوا.

- كما لوحظ استغلال الأطفال بشكل كبير بالعملية الانتخابية، من حيث الدعاية للقوائم أمام مداخل مراكز الاقتراع، أو إلصاق صور خاصة بقائمة معينة على الملابس، وذلك أمام مدخل قاعة الاقتراع في مدرسة بنات الإسراء الأساسية.

- في الساعة 7:00 مساء أغلقت صناديق الاقتراع في المدرسة.

في محطات (مدارس أخرى):

- في تمام الساعة 10 صباحا ومن أمام مركز الاقتراع في مدرسة بنات قلقيلية الأساسية، لوحظ وجود أشخاص يقومون بتوزيع بطاقات على الناس بالشارع وأمام المدرسة، كما لوحظ قيام شخص بالكلام مع أشخاص انتخبوا كتلة رقم 1، وهو يقول لهم «وعد شرف مني إلا أعطيكم كوبونات هدية مني إلكم». وعند سؤال فريقنا له عن اسمه رفض الإفصاح عن ذلك.

- أثناء التوجه إلى مركز الاقتراع في مدرسة المرابطين، لاحظ فريقنا وجود يافطات انتخابية معلقة في الشوارع، كما لاحظ وجود ممثلين عن الكتل الانتخابية أمام باب المدرسة، ومعهم أوراق وكشوفات بأسماء الأشخاص من أجل الانتخاب.

- في تمام الساعة 7:00 مساء، وعند إغلاق صناديق الاقتراع في مدرسة بنات الإسراء الأساسية، وصلتنا معلومات عن وجود إشكال في مدرسة العمرية،

وقام عضو في فريقنا بالتوجه هناك ووجد أن عددا كبيرا من الأشخاص قاموا بالدخول عنوة إلى داخل المركز وعلى مرأى من الشرطة، وأثناء ذلك حدث شجار وتكسير سيارات تخلله إطلاق نار.

صور للانتهاكات المذكورة آنفا

- استغلال الاطفال في الدعاية الانتخابية في يوم الاقتراع الممنوعة فيه الدعاية:

- استمرار مظاهر الدعاية الانتخابية أمام صناديق الاقتراع:

رصد سير الانتخابات في محافظة رام الله والبيرة

قام فريقنا بتسجيل هذه الملاحظات حول سير العملية الانتخابية في محافظة رام الله والبيرة:

1. مراكز اقتراع بيتونيا:

- كان هناك أربعة مراكز اقتراع أدلى بها الناخبون أصواتهم في بلدة بيتونيا. وبشكل عام كانت الأجواء العامة طبيعية، وافتتحت المراكز في الوقت المحدد حسب إعلان لجنة الانتخابات المركزية.
- لم يكن الإقبال في ساعات الصباح الباكر كبيرا، إلا أنه بلغ ذروته بعد الساعة الواحدة ظهرا.

تم رصد ستة انتهاكات في مراكز اقتراع بيتونيا نذكرها على النحو التالي:

- وجود مظاهر للدعاية الانتخابية أمام جميع المراكز من قبل جميع الكتل المتنافسة.
- توزيع بطاقات على الناس في الشوارع لدعم انتخاب كتلة فتح.
- تواجد أكثر من مرشح داخل المركز الانتخابي، ووجود تجمعات تعيق الناخبين.
- عدم وجود مكان مخصص لذوي الإعاقة في جميع المراكز الانتخابية، وبالعموم فإن المراكز كانت غير مؤهلة لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- صراخ أحد الأشخاص في المركز في وجه مرشحة الكتلة المنافسة لكتلة فتح بشكل مستمر ومتكرر ومتعمد لغايات لفت الانتباه، حول ما قال إنه مأساته الشخصية أثناء الانقسام، حيث عرف نفسه بأنه من الناخبين من قطاع غزة، ودعا للتصويت لحركة فتح خشية من حكم حماس (حسب عبارات تلفظ بها).

- تواجد مكثف لعناصر وضباط من أجهزة الأمن الوقائي والمخابرات العامة بزي مدني.

2. مراكز اقتراع رام الله:

لم يتم ملاحظة أي تجاوزات في مراكز اقتراع رام الله سوى وجود عناصر أمنية بزي مدني في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى وجود مظاهر الدعاية الانتخابية أمام المراكز بشكل كثيف، ومن جميع الكتل المتنافسة.

3. مراكز اقتراع بيرزيت:

لوحظت الخروقات التالية في مركز اقتراع بيرزيت:

- تواجد كثيف لأنصار الكتل أمام المراكز الانتخابية.
- استمرار مظاهر الدعاية الانتخابية من الكتل كافة.
- فوضى من قبل أنصار الكتل أمام المراكز الانتخابية.

4. مراكز اقتراع بني زيد الغربية:

قد يكون مركز بيت ريما الأكثر فوضى من بين جميع المراكز التي قام فيها فريقنا بالمراقبة، وذلك رغم حرص مديرة المركز بشكل مستمر على تنظيم المركز، إلا أنها لم تتمكن من ضبط الخروقات وحالة الفوضى ولا سيما:

- قيام أشخاص بمرافقة الناخبين حتى المحطة الانتخابية، ورغم مناداة مديرة المدرسة لضابط الشرطة المتواجد هناك إلا أنه لم يحرك ساكنا.
- استمرار مظاهر الدعاية الانتخابية من الكتل كافة.
- سرية الاقتراع لم تكن متاحة بالمطلق، رغم توافر محطات انتخابية وأماكن انتخاب، وذلك بسبب حالة الفوضى العارمة.

5. مركز اقتراع عطارة:

لم يتم تسجيل أي مظهر لأي خرق انتخابي أو تجاوز يذكر، رغم تواجد المواطنين بشكل كثيف جدا أمام المركز الانتخابي الوحيد في عطارة.

6. مركز اقتراع البيرة:

جرت الانتخابات في مراكز اقتراع هيئة البيرة بشكل سلس ومتوافق مع المعايير ولم يتم ملاحظة خروقات أثناء سير العملية الانتخابية، ولكن فريقنا سجل هاتين الملاحظتين:

- محاولة أشخاص دخول المركز بصفتهم «تنظيم»، بمعنى أنهم يتبعون لحركة فتح، إلا أن الشرطة تعاملت معهم ومنعتهم من أي محاولة إخلال بالنظام.
- لاحظنا عناصر من جهازي المخابرات والأمن الوقائي بزي مدني، ولكن دون أي تدخل في العملية الانتخابية.

رصد سير الانتخابات في محافظة بيت لحم

كانت الأجواء العامة للانتخابات في محافظة بيت لحم طبيعية، وافتتحت المراكز حسب المعلن في إعلانات لجنة الانتخابات المركزية. وقد تم رصد الملاحظات التالية:

- وجود مظاهر للدعاية الانتخابية للكتل المتنافسة كافّة، أمام جميع المراكز.
- توزيع بطاقات على الناس في الشوارع لدعم انتخاب كتلة فتح.
- تواجد أكثر من مرشح داخل المركز الانتخابي وتجمع للأشخاص بشكل يعيق الناخبين.
- عدم وجود مكان مخصص لذوي الاحتياجات الخاصة في جميع المراكز الانتخابية.
- حدثت اشتباكات وأعمال عنف بُعيد ظهور النتائج الأولية.

رصد سير الانتخابات في محافظة طوباس

قام فريقنا بتسجيل هذه الملاحظات حول سير العملية الانتخابية في محافظة طوباس:

1. مركز مدرسة بنات أبو ذر الغفاري:

سارت العلمية الانتخابية بسلاسة ومتابعة حثيثة من قبل لجنة الانتخابات في المركز، بحيث:

- تم التدقيق على المراقبين والتأكد من هوياتهم.
- تمت متابعة وضع الكمامة لمنع تفشي فايروس كورونا.
- كان المراقبون يتابعون بصمت، بعيدًا عن التدخل بالناخبين.
- لا يوجد أي مظاهر لدعاية انتخابية داخل مركز الاقتراع.
- تواجد أمني لمتابعة سير الانتخابات.
- تم تقديم المساعدة للناخبين وتوضيح آلية الاقتراع من خلال مسؤولي لجنة الانتخابات.
- مُنع دخول أي مرافق مع الشخص المنتخب. كحالة استثنائية، تم دخول رجل كبير السن لديه ضعف نظر، وتم اعتباره كحالة إعاقة، وسُمح بدخول ابنه كمرافق معه.
- عند الانتخاب، وضع شخص إشارتين، فاعتبر مسؤول المحطة الورقة لاغية وتم إعطاؤه ورقة أخرى.

2. مركز مدرسة ابن النفيس:

سارت العملية الانتخابية بسلاسة ودون حدوث أي تجاوزات.

3. **مركز مدرسة نبيهة المصري للبنات:**

- سارت العملية الانتخابية بسلاسة دون حدوث أي تجاوزات.
- لوحظ وجود تواجد أمني لمتابعة سير العملية الانتخابية.
- كان هناك تعاون واضح من قبل لجنة الانتخابات مع الناخبين.
- لوحظ جود معظم المراقبين عن القوائم.

4. **مركز مدرسة طمون الأساسية:**

- كان هناك تواجد أمني لضمان سير الانتخابات بسلاسة.
- كان هناك تواجد للمراقبين من القوائم الانتخابية.
- سارت العملية الانتخابية بهدوء ودون حدوث اكتظاظ.
- بالنسبة لكبار السن، تم التصويت بواسطة مرافق.
- خلو الساحات من أي تجاذبات، حيث لم يسمح بالدخول سوى للناخبين.
- تم منع إدخال الهواتف المحمولة مع الناخبين.

5. **مركز مدرسة بنات طمون:**

- أحد المرشحين تحدث مع الناخبين عن القائمة التي ينتمي إليها لإقناعهم باختيارها، وذلك داخل أسوار المدرسة.
- تواجد الكثير من المرشحين داخل مركز الاقتراع وحديثهم بشكل مباشر مع الناخبين.
- كانت هناك متابعة لارتداء الكمامة.

6. مركز مدرسة بنات عائشة:

طردت لجنة الانتخابات موظفتين أثناء عملية الفرز بسبب إدخال ناخبين بشهادة ميلاد وصورة هوية، بسبب فقدان الهوية الأصلية.

رصد سير الانتخابات في محافظة القدس

ملاحظات فريقنا فيما يتعلق بسير العملية الانتخابية في محافظة القدس:

- استمرت عملية الاقتراع في القدس من الساعة 7:00 صباحا وحتى الساعة 7:00 مساءً، حيث تم إغلاق الصناديق ولم يتم تمديدها.

- ملاحظة حول اقتراع الأميين وذوي الإعاقة: يُسمح للناخب الأمي وذوي الإعاقة اصطحاب مرافق واحد إلى محطة الاقتراع لمساعدتهم في تعبئة ورقة الاقتراع، ويشترط في المرافق أن يكون قريبا حتى الدرجة الثانية. ولكن في بعض الأحيان لم يتم التأكد من هوية المرافق، حيث سجل فريقنا هذا الأمر في مدرسة شهداء قطنة -المحطة رقم -1 والتي كانت مخصصة لذوي الإعاقة.

- استمرت الدعاية الانتخابية في أغلب مراكز الاقتراع التي راقبنا فيها، وتمثلت بتوزيع بطاقات القوائم الانتخابية، ودخول مركبات تحمل شعارات ودعاية انتخابية وصورا وما شابه إلى داخل حدود مراكز الاقتراع.

- وفي بلدة قطنة، وأمام مراكز الاقتراع، كان يتواجد عدد كبير من المواطنين بالخارج للتحدث مع الناس بشأن انتخابهم، وكذلك الأمر بتوزيع بطاقات من قبل إحدى القوائم في يوم الاقتراع. بالإضافة إلى وجود أعلام لحركة فتح على السيارات، وشعارات على أيادي المواطنين.

- ولوحظ قيام قائمة العهد الجديد، وهي إحدى قوائم بلدة قطنة، بالعمل على زيارة البيوت لاصطحاب الناس إلى مراكز الاقتراع للتصويت للقائمة، ولا سيما كبار السن.

- أما في بيت سوريك، فكانت العملية الانتخابية سلسة حيث كانت الانتخابات أشبه بانتخابات عائلية، بمعنى أن التصويت كان وفق تقسيم عائلي، وليس بناء على اعتبارات فصائلية أو سياسية.

المرحلة النهائية الفرزوالنتيجة:

- قامت لجنة كل محطة بعملية الفرز والعد عند الساعة السابعة مساءً وذلك في كل محطة على حدة، مباشرة بعد الانتهاء من الاقتراع، وبصورة علنية، بحيث كان يتواجد في كل محطة 4 أو 5 موظفين، كما تواجد مراقبون محليون ودوليون ومرشح أو وكيل واحد من كل قائمة.

- بعد ذلك قام طاقم المحطة بحصر عدد المقترعين المؤشر على أسمائهم في سجل الناخبين في المحطة، وتسجيل عددهم، ثم تم فتح الصندوق وتفريغه من الأوراق، ثم ترتيبها في رزم كل رزمة منها 50 ورقة وعدها، وتمت مطابقة عدد الأوراق المستخرجة من الصندوق مع عدد المقترعين وكانت صحيحة.

- قام أحد الموظفين بقراءة أوراق الاقتراع الواحدة تلو الأخرى، بالتزامن مع تدوين الأصوات على لوحة العد من قبل أحد الموظفين، وموظف آخر قام بالتأشير على اسم القائمة أو إذا كانت الورقة بيضاء أو باطلة.

- وبعد انتهاء عملية الفرز قامت اللجنة بعدّ جميع الأوراق الصحيحة المفروزة لصالح كل قائمة انتخابية، والأوراق البيضاء، والأوراق الباطلة، والأوراق الملغاة، وحساب مجموع الأوراق المفروزة التي تم تصنيفها، والتأكد من مطابقة المجاميع مع ما تم تدوينه على لوحة العد ونموذج عد الأصوات.

وكانت صحيحة. إلا أنه في إحدى المحطات لم تتطابق مع المجموع، وأعيد الفرز مرة أخرى وتمت المطابقة.

- وفي كل محطة، عُلقت نسخة من محضر الفرز على الباب من الخارج، ثم سُلِّم مغلف المحاضر وصندوق الاقتراع لمسؤول المركز.

التحديات والمعيقات التي فرضتها أجهزة الأمن في الضفة وغزة فيما يخص الانتخابات

خلفية:

مما لا شك فيه أن الانتخابات لا يمكن أن توصف بأنها انتخابات حرة ونزيهة دون توافر الشروط والموجبات والمحددات التي تلزم السلطة العامة الاحتكام إلى قواعد دستورية متينة تمنع الانتهاكات، وتضمن حرية وحقوق الناخب والمرشح على حد سواء، فالاعتقال السياسي، وعدم وجود سلطة تشريعية، إلى جانب وجود حالة توغل من السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، كلها ظروف لا يمكن تجاوزها في عملية رصد العملية الانتخابية، ولا يمكن التسليم بنزاهة الانتخابات بشكل كامل –وإن كانت نزيهة مائة بالمائة شكليا- دون أن يكون هناك احترام لمتطلبات ومحددات وشروط الانتخابات الحرة والنزيهة والمتعلقة بتوفر مناخ الحريات.

وهكذا، فلا يقتصر دور المراقب الدولي على ضمان سير العملية الانتخابية من الناحية الموضوعية فقط، بل يلزمه أن يراقب عن كثب الجانب الشكلي والسياقي في العملية الانتخابية، وجوهره أداء الأجهزة الأمنية والشرطية المكلفة برعاية سير العملية الانتخابية، وحفظ الأمن والنظام قبل وأثناء سير العملية الانتخابية، وأداء السلطة العامة أيضا من حيث وقوفها على مسافة واحدة من الكل، ومراعاة معايير وأحكام القانون أثناء سير العملية الانتخابية. هنا، **يلعب المراقب دورا محوريا في التأكد من عدم وجود أية عرقلة أو أية خروق أو تجاوزات تنعكس على مجريات العملية الانتخابية وشفافيتها.**

دورومهام الأمن والجهات المكلفة بإنفاذ القانون في الانتخابات:

يبدأ دور الأمن في الانتخابات باكرا، وينطلق ابتداء من تمكين المرشّحين المتنافسين من تنظيم الحملات بما يمنح المواطن الفرصة على التعرف على البرامج المختلفة وتمحيصها ومساءلتها دون خوف؛ وصولا إلى تمكن المواطنين من الإدلاء بأصواتهم بصورة واعية وسريّة دونما خوف من الأعمال الانتقامية؛ وأن يتمكّن المسؤولون من إدارة العملية بنجاح؛ وأن يتم تمكين المجتمع المدني والإعلام والأحزاب من المشاركة والمراقبة دونما خوف من أيّ أذى؛ حيث يجب أن تأخذ الخطة الأمنية لأيّ عملية انتخابية بعين الاعتبار تبعات نشر قوى الأمن، فمع أنّ نشر هذه القوّات قد يكون ضرورياً حيثما يُحتمل أن تنتشر أعمال العنف الانتخابي، إلا أنّ وجودها قد يخيف المواطنين أو يثنيهم عن المشاركة في العملية الانتخابية إلى حد كبير.

وهنا يُسجَّل أن المواطن الفلسطيني يفرّق عادة بين عناصر الشرطة التي تكون موكلة بحفظ النظام والأمن وتكون متواجدة على أبواب مراكز الاقتراع، وبين عناصر الأمن بالزي المدني، ولا سيما أفراد جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي الذين قد لا ينظر إليهما بنفس الأريحية.[8]

وهكذا، فإنّ مساهمة المجتمع المدني في مراحل التخطيط يمكن أن تساعد في أخذ مخاوف المواطنين بعين الاعتبار بدرجةٍ أكبر، وإحاطتهم علماً بالإجراءاتالمعتمدة لضمان أمنهم. في الوقت نفسه، إنّ ضمان الأمن في الانتخابات يشترط اعتماد إجراءات أكثر شمولية من مجرّد نشر القوات الأمنية ويترتب على الأجهزة الأمنية ضرورة إحاطة المواد الانتخابية بجميع تدابير الأمن الفعلي، فإذا لم تكن الموادّ الحساسة- مثل بطاقات الاقتراع وصناديق الاقتراع- تحظى بحماية مناسبة، فقد يُفسح هذا مجالاً أمام تلاعب فعليّ أو محتمل، ويخفّف من ثقة العامة بالعملية ونتائجها.

8- يرى غالبية تتجاوز ال 70% من أوساط الشعب الفلسطيني بأن تداعيات مقتل نزار بنات وما تلاها من أحداث أثرت على شعبية السلطة الفلسطينية وجهاز الأمن الوقائي المتسبب في مقتله، وأن هذه النسبة لا تثق في أداء السلطة تجاه هذه القضية تحديدا (رابط استطلاع الرأي المنشور عام 2021 على موقع المركز العربي للبحوث اوراد) https://cutt.ly/h15fX1y

وفي هذه الانتخابات، وبحسب ما أعلنت لجنة الانتخابات، فقد اعتمدت وبالتعاون مع وزارة الداخلية الترتيبات الأمنية اللازمة لعملية الاقتراع والفرز، للحفاظ على أمن وسلامة وحرية عملية الاقتراع والفرز، وضمان سير العملية الانتخابية وفق ما هو محدد لها. وكانت الترتيبات على نحو أن يخصص لكل مركز عدد محدد من عناصر الشرطة لحفظ الأمن داخل المركز يوم الاقتراع، وأثناء عملية الفرز. ويحظر على عناصر الشرطة التواجد داخل محطات الاقتراع والفرز إلا بطلب من مسؤول المركز، وللمدة التي يحددها المسؤول لغايات حفظ النظام، أو لغايات الاقتراع.

ويترتب على قوى الأمن حماية وتأمين عملية نقل صناديق الاقتراع بعد الانتهاء من فرز الأصوات إلى لجنة الانتخابات المركزية، بعد التأكد من وجود الأقفال عليها وتغطيتها بالشمع الأحمر. كما أن من مهامهم حفظ الأمن والنظام العامين أثناء سير العملية الانتخابية.

تجاوزات الأمن المتعلقة بمناخ الحريات:

جرت عملية الاقتراع لانتخاب مجالس الهيئات المحلية 2021 –والتي تعد رابع انتخابات بلدية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام -1995 يوم السبت 2022/3/26 «المرحلة الثانية»، في 50 هيئة محلية بالضفة الغربية، من أصل 127 تجمعا كان من المفترض أن يجري فيها الاقتراع، لكن معظم التجمعات لم تتقدم فيها سوى قائمة واحدة بحيث تفوز بالتزكية، في حين لم يسجل ترشيح أي قائمة في 29 موقعا، وفق ما أعلنته لجنة الانتخابات المركزية.

قاطعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي هذه الانتخابات، على الرغم من مشاركة العديد من عناصرها وكوادرها بالترشح في كبرى البلديات، كبلدية البيرة وطولكرم والخليل، والتي فازت فيها بأغلبية المقاعد، إلا أنها أخذت صفة مستقلة بعيدا عن اللون الحزبي.

وفي الحقيقة، شهدت الخلافات الفلسطينية الداخلية تفاقما حادا في استخدام الأدوات المتاحة لدى كل فريق في السلطة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، وقد وثقت العديد من وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان الانتهاكات التي

حصلت من قبل الطرفين.

لكن أخطر ما يمكن الإشارة إليه في هذا الخصوص، هو ليس مجرد وجود حالات الاعتقال السياسي، على خطورته، ولكننا نود أن نشير إلى الأكثر خطورة وهو صدور أحكام قضائية في الضفة الغربية في بعض الحالات تقضي بالإفراج عن المعتقلين، إلا أن أجهزة السلطة الفلسطينية رفضت الانصياع لها وتنفيذ ما جاء فيها. وفي الحالات التي كان يتم فيها الإعلان على المستوى السياسي الرسمي، بما في ذلك مباشرة من الرئيس محمود عباس نفسه، عن وقف ورفض سياسة الاعتقال السياسي وتهيئة الأجواء الإيجابية للانتخابات، كانت استجابة الأجهزة الأمنية لتلك التعلميات والتوجيهات محدودة.

كما طغت قضية مقتل الناشط الفلسطيني نزار بنات على الدعاية الانتخابية المناوئة للسلطة الفلسطينية خلال الانتخابات المحلية الأخيرة، واستخدمت الكتل التي تنافس حزب السلطة الرسمي عبارات (عاقبوا قتلة نزار)، ولا سيما في محافظة الخليل.

وهكذا، بدا أن حالة التردد والإحجام عن المشاركة في الانتخابات هي السمة الغالبة في الانتخابات المحلية الأخيرة، وهذا ما تشير إليه نسبة المشاركة القليلة مقارنة بانتخابات أخرى في السنوات السابقة.

وكان مما لاحظه فريقنا في هذه الانتخابات الأخيرة أن مشاركة المعارضين فيها جاءت في كثير من الحالات تحت مسميات مستقلين، وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا خطيرا بحد ذاته على مدى توفر مناخ آمن للمعارضين، كما لوحظ أيضا أن كوادر حركة فتح الرسمية في كثير من المناطق شاركوا في الانتخابات وحسموا النتيجة من خلال ترشحهم كمستقلين، إما لخلاف مع الحركة أو خشية من عدم انتخابهم بسبب ممارسات السلطة.

وقد أعلنت حركة فتح، مع نهاية الانتخابات وبدء صدور النتائج، أنها فازت مع شركائها في انتخابات المجالس البلدية بالضفة الغربية، وذلك في بيان نقلته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) بتاريخ 26-3-2022، حيث قال إن «قوائمها -منفردة ومع شركائها من القوى الوطنية والاجتماعية- حققت فوزا ساحقا في انتخابات

الدورة الثانية لانتخابات المجالس».[9] في حين أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن أن القوائم المستقلة حصلت على 65% من مقاعد المجالس البلدية، فيما حصلت القوائم الحزبية على ما نسبته 35% فقط من المقاعد.

تقييم دور الأمن في الرقابة على الانتهاكات يوم الاقتراع، وأهم التجاوزات التي حصلت:

لاحظ فريقنا أن عناصر الشرطة قامت بدور مهني في يوم الانتخابات، ولم تتدخل في سير العملية الانتخابية، بل كان دورها إيجابيا في معظم المراكز الانتخابية، من حيث حفظ الأمن وتواجد عناصرها في المكان المخصص -أي على أبواب المراكز الانتخابية- وعدم استخدام سلطتها للتدخل في العملية الانتخابية، حيث كانت تمتثل لمدير المركز بشكل منضبط. وقد لاحظ فريقنا وجود عنصرين فأكثر من عناصر الشرطة الفلسطينية أمام مراكز الاقتراع بزي عسكري رسمي، ويقومون بالدور المنوط بهم، ويتعاملون بشكل مهني وموضوعي مع مكونات العملية الانتخابية.

أما أهم الملاحظات التي سجلها فريقنا فيما يتعلق بأداء الأجهزة الأمنية والشرطية فكانت كالتالي:

- عدم كفاية عناصر الشرطة المتواجدين في بعض المراكز؛ ما أعاق إمكانية تعاملهم مع الفوضى التي لوحظت في عدة مراكز انتخابية، أهمها مركز اقتراع بيت ريما، ومركز اقتراع مدرسة الماجدة وسيلة في بيرزيت[10].

9- في تصريح منسوب لعضو اللجنة المركزية لحركة فتح حسين الشيخ -في تغريدة على تويتر- أثناء سير العملية الانتخابية قال: إن النتائج الأولية تشير إلى فوز الحركة في معظم المجالس البلدية بالضفة. وقال محمود العالول نائب رئيس حركة فتح -في تصريح لتلفزيون فلسطين الرسمي- إن حركته حققت «فوزا كبيرا ورائعا في عشرات المناطق في أرجاء الوطن».

10- لاحظت البعثة وجود حالة من الفوضى في مركز بيت ريما الانتخابي، وعدم إمكانية تعاطي مديرة المركز مع الحالة الموجودة، والتي اضطرت الى مناداة عناصر الأمن المتواجدين وأخبرتهم بحاجتها لتعزيزات أمنية لحفظ الأمن داخل المركز، حيث كان هناك تواجد كبير للمرشحين وأنصار الكتل الذين يدخلون إلى محطات الاقتراع برفقة الناخبين بشكل فوضوي كبير، ولم تتعامل الشرطة مع هذه الحالة، بل إن أحد ضباط الشرطة المتواجدين كان يتواجد بزي عسكري داخل المقر الأمني، وحاملا للسلاح أمام المحطات وفي ظل حالة الفوضى دون أن يحرك ساكنا، على الرغم من حرص مديرة المركز على تنظيم المركز الانتخابي إلا أنها فقدت السيطرة لعدم تعاون الأمن معها.

- لوحظ وجود عناصر أمنية من جهازي المخابرات والأمن الوقائي بزي مدني في معظم المراكز الانتخابية، وكانوا يتدخلون بشكل مباشر في سير العملية الانتخابية والتأثير على الناخبين. حيث لوحظت أكثر من حالة يقوم فيها أحد العناصر بالدخول مع الناخب إلى المحطة الانتخابية، والعمل على التأثير على الناخب ليدلي بصوته لصالح كتلة مدعومة من الجهاز الأمني. كما لوحظ أن عناصر الشرطة لم تكن تحرك ساكنا إزاء دخول عناصر الأمن الوقائي والمخابرات إلى مقرات المركز الانتخابية بزي مدني.

- دخول أحد عناصر الأمن بزي مدني إلى المحطة، وعندما سأله الشرطي إلى أين تذهب؟ أجابه بكلمة واحدة: تنظيم[11]، وقام بالدخول إلى المركز.

وهكذا، بدا أن دور قوى الأمن الفلسطيني في بعض السياقات لم يكن فعالاً في جعل العملية الانتخابية نزيهة بشكل كامل داخل محيط مراكز الاقتراع، حيث كان هناك وجود للمرشحين داخل مركز الاقتراع، إضافة لدخولهم للمحطات والتجول في الممرات وسؤالهم للناخبين بعد خروجهم من المحطة للتأكد من صدق انتخابهم لهم –كما حصل في مدرسة الشهيد عبد القادر الثانوية للبنين- في محافظة الخليل. بالإضافة إلى عدم تنظيم الناخبين. أدى ذلك، على سبيل المثال، إلى تجمع الناس بشكل كبير أمام دائرة تسجيل الناخبين، وإثارة الفوضى داخل مدرسة حلول الثانوية للبنين.

- دخول عدة أشخاص إلى محطة الاقتراع يحملون ورقة صغيرة تحمل دعاية للقائمة رقم 6 داخل مدرسة وداد ناصر الدين الثانوية للبنات في محافظة الخليل.

- وجود مناصري بعض المرشحين أمام مراكز الاقتراع يحملون أقلاماً وأوراقاً يسجلون أسماء الناخبين التابعين لقوائمهم، وسؤالهم لكل شخص يريد الدخول إلى المركز عن القائمة التي سيقوم بانتخابها، وهذا حدث أمام مدرسة خديجة عابدين الثانوية للبنات، في محافظة الخليل،

11- كلمة «تنظيم» يستخدمها كوادر حركة فتح الرسمية بشكل عام للدخول إلى المؤسسات والأماكن العامة.

دون أن تحرك الشرطة ساكنا.

- لاحظ فريقنا أيضا وجود عدد كبير من سيارات قوى الأمن المسلحين داخل مدرسة مارية القبطية في محافظة الخليل. مما أثار الرعب لدى الناخبين، ودون أي تبرير قانوني -فيما يبدو- لوجودهم بهذا الشكل الكبير.

- وجود حالات من الفوضى والدعاية الانتخابية من خلال تواجد المرشحين في محطات الاقتراع، ووجود أنصارهم على باب وساحة مدرسة بيت أمر الثانوية للبنين، وسؤالهم للأشخاص لتسجيل أسماء الناخبين.

كبرى انتهاكات الاحتلال أثناء الانتخابات

إغلاق الطرق و إقامة الحواجز العسكرية: على الرغم من أن حرية التنقل هي حق أساسي كفلته المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقوم وبشكل دائم بفرض قيود شديدة على حرية الحركة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يحول دون حرية التنقل خارج حدود مناطق السكن، فالقدرة على التنقل بحرية ترتبط بعدة عوامل من بينها طبيعة الهوية التي يحملها كل فلسطيني وتقسيمة المناطق الجغرافية.

جدار الفصل العنصري: أدى جدار الفصل العنصري الذي شيدته إسرائيل في المناطق الفلسطينية إلى حدوث آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة على حياة الفلسطينيين، وتعطيل حركة المواصلات بين العديد من المناطق الفلسطينية، وفي سياق العملية الانتخابية شكّل الجدار عقبة رئيسة في بعض المناطق أمام إنجاز العملية الانتخابية بشكل حر وشفاف، خصوصاً أثناء تسجيل الناخبين وحملة التوعية والتثقيف وعملية الاقتراع.

مشاركة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال (ترشحا و انتخابا): ترفض السلطات الإسرائيلية قبول أية ترتيبات للسماح للأسرى بالمشاركة في عملية الاقتراع، وعادة ما يتم ترشيح الأسرى الفلسطينين دون الحاجة لموافقة سلطات الاحتلال.

اعتقال مرشحين: اعتقلت قوات الاحتلال عددا من مرشحي كبرى الكتل الانتخابية ورؤسائها ولا سيما المحسوبين على التيار الإسلامي، خصوصا في البيرة والخليل، كما استدعت العديد من المرشحين الآخرين المحسوبين على الإسلاميين في العديد من البلدات التي جرت فيها الانتخابات المحلية.

دور وسائل الإعلام الفلسطينية في الانتخابات

تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في سير العملية الانتخابية، من خلال المشاركة في متابعة ورصد ومراقبة العملية منذ بدايتها وحتى نهايتها، وذلك كوسيلة رقابية وإخبارية وتحقيقية تساعد على كشف أي تزوير في الانتخابات أو أي فساد أو تلاعب، ولا سيما بخصوص:

- حدوث جرئم انتخابية كالرشوة -تقديم مال أو وعد للناخب للتصويت لجهة معينة-.
- التأكد من حياد اللجنة القائمة على الانتخابات وعدم التلاعب بالنتائج.
- التأكد من مدى تطابق شروط المشاركين في الانتخابات وأعدادهم مع متطلبات القانون.
- المراقبة والتأكد من عدم وجود الموانع الانتخابية: كالأهلية، والجنسية، والجيش، والشرطة.
- مراقبة معايير السلوك للأحزاب والكيانات السياسية والقوى السياسية وأنصارهم.

وهناك عدة شروط لضمان استقلالية الإعلام ومتابعة أعماله بنزاهة وديمقراطية، منها:

- توفير بيئة آمنة تمكّنها من تحري الأخبار ونشر التقارير دون قيود وخوف وتهديد وترهيب.
- أن تتوفر حرية التعبير وحرية الصحافة وفقا لما ينص عليه القانون الأساسي والتزامات دولة فلسطين المتعلقة بحرية التعبير وحرية الإعلام.
- أن تكون وسائل الإعلام حرة في تغطية أحداث الانتخابات وتقديم التقارير عنها.

- عدم استخدام قوانين مقيِّدة -مثل ذريعة مكافحة التشهير- لتهديد الصحفيين وإجبارهم على الحد من تغطيتهم الصحفية.

- إتاحة حرية وصول الصحفيين إلى العملية الانتخابية والتواصل مع المشاركين فيها والمسؤولين عنها.

- عدم التمييز بين وسائل الإعلام، سواء كانت تلك الوسائل حكومية أو خاصة، وهنا نسجل أن التمييز بين وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة أو الحزبية هي سمة عامة في فلسطين. كما تتطلب المساواة في المعاملة السماح بالوصول إلى الأشخاص والمواقع الانتخابية، والمعلومات، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بترخيص أوقات البث الإذاعي والتلفزيوني.

وتتمتع الحالة الفلسطينية بخصوصية تامة في سياق الحديث عن استقلالية الإعلام وحرية عمله، ذلك أن الانقسام الفلسطيني والتجاذب السياسي طال جميع مناحي الحياة، وكان ولا يزال لذلك تداعياته الخطيرة على حرية الإعلام والتغطية الصحافية وحرية الرأي والتعبير، هذا إلى جانب أن لوسائل الإعلام دورا مهنيا وأخلاقيا ووطنيا، كون الانتخابات تأتي في سياق نضالي للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي.

وبطبيعة الحال، يؤثر الاحتلال الإسرائيلي أيضا على حرية الإعلام من خلال تقييد العملية الانتخابية، حيث إن السياق الاحتلالي قائم على المنع والحذر وقمع الصحافيين وحرية العمل الصحافي وفرض القيود والحواجز العسكرية التي تقسم مدن وقرى الضفة الغربية.

وفيما يلي نتناول أنواع وسائل الإعلام في فلسطين وتأثيرها على العملية الانتخابية:

1. الإعلام الرسمي:

من المهم ضمان عدم استخدام التلفزيون والراديو والصحف الحكومية أداة للترويج للحزب الحاكم وتشويه المعارضة. وفي هذا السياق، وقعت لجنة الانتخابات المركزية في 8 شباط 2021 مذكرة تفاهم مع الإعلام الرسمي الفلسطيني[12]، وهدفت المذكرة إلى تعزيز الدور التوعوي والتثقيفي للإعلام الرسمي خلال العملية الانتخابية وتغطية جميع مراحلها، إلى جانب الاتفاق على تفاصيل النشر المجاني لدعاية القوائم الانتخابية المترشحة عبر وسائل الإعلام الرسمية.

إلا أن الواقع أن الإعلام الرسمي الفلسطيني شكّل واحدة من أدوات الحزب الحاكم الدعائية والإعلامية، رغم أن ذلك يتناقض ودوره باعتباره يمثل جميع شرائح المجتمع الفلسطيني وتوجهاته السياسية والفكرية، لأنه يتلقى ميزانيته من الموازنة العامة، التي تعتمد على ما تجنيه الحكومة من أموال المواطنين كالضرائب والجمارك وغيرها. وفي المقابل، حُجِبَت بعض المواقع الإلكترونية التي تتعارض مع التوجهات السياسية للحكومة بالاستناد إلى قانون الجرائم الإلكترونية.

2. الإعلام الحزبي:

تتصف العديد من وسائل الإعلام الحزبية بالتخلي عن موضوعيتها، وتحولها في الغالب إلى نوع من الإعلام الدعائي الذي يقدم ثقافة حزبية على حساب ثقافة الوحدة الوطنية. وبطبيعة الحال، ارتباط وسائل الإعلام هذه بالدعم المالي الحزبي أثر بشكل مباشر على رسالتها الموضوعية.

12- لجنة الانتخابات المركزية، لجنة الانتخابات والإعلام الرسمي يوقعان مذكرة تفاهم، تاريخ الزيارة: 2022/04/15.
https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=1069&ArtMID=8994&ArticleID=2627

3. الإعلام المستقل:

يضمن الإعلام المستقل ثلاثة من أعمدة الحكم الصالح، وهي: كيفية الحصول على المعلومة، والمساءلة، والشفافية، وهذا لا يتحقق إلا بوجود إعلام مستقل.

تعاني الساحة الفلسطينية من مدى وجود إعلام مستقل، لا سيما أن الدولة لا تساهم في تعزيز ذلك ولا تدعمه، ولا الأحزاب بطبيعة الحال. وهكذا يكون الدور الكبير في بناء نظام فلسطيني حر على الصحفيين أنفسهم، ومن خلال نقابة الصحفيين، لضرورة إيجاد استراتيجية واضحة للنهوض بالإعلام المحلي المستقل، وإيجاد تشريعات إعلامية عصرية، وخلق بيئة إعلامية مؤثرة والوصول بالإعلاميين إلى مستوى عال من المهنية والجرأة في التعامل مع ملفات الانتخابات، للوصول إلى التغطية المحايدة والموضوعية، ونقل الحقائق لا التصريحات أثناء تغطية عملية الاقتراع، وإتاحة الفرصة أمام جميع الكتل خلال العملية الدعائية[13].

13- للمزيد حول دور وسائل الإعلام في العملية الانتخابية، يُنظر: أبو شنب، حسين: الإعلام الفلسطيني. وشقير، يحيى: دور وسائل الإعلام في تغطية الانتخابات. إضافة إلى موقعي لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين ومركز الميزان لحقوق الإنسان.

الخاتمة والتوصيات

قامت البعثة الدولية لمركز رؤية للتنمية السياسية بإعداد تقريرها حول المراقبة على الانتخابات المحلية الفلسطينية 2021 – المرحلة الثانية بالاعتماد على المعايير العلمية وقواعد الشفافية والنزاهة والموضوعية والتجرد، من خلال طاقمها المكون من عشرين مراقبا من مختلف التخصصات والمناطق الفلسطينية، والمتنوع جندريا وثقافيا وعلميا، وقد اتخذت جميع الإجراءات لإخراج التقرير النهائي بشكل مرضٍ؛ ليكون مرجعية فنية وعلمية مختصة في مجال المراقبة على الانتخابات المحلية.

بدأ التقرير بتمهيد يلخص محتواه، ثم عرّف بالمركز والبعثة ولجنة الانتخابات ودورها ودور المراقبة وأساسها القانوني والتأصيل القانوني للانتخابات، ومن ثم انتقل مباشرة إلى توثيق سير العملية الانتخابية من بدايتها وحتى نهايتها بنقل توثيقات اعضاء البعثة كافة كما هي، وبتسجيل جميع الملاحظات في المناطق كافة، سواء كانت ملاحظات إيجابية أم سلبية، ومن منظور المراقب وفقا للمعايير الدولية للمراقبة.

ثم ولج التقرير للبحث حول الديموقراطية الفلسطينية، ودور السلطة وانتهاكات الاحتلال بشكل منفرد وخصوصية الانتخابات في القدس، والمناخ السياسي الذي جرت فيه الانتخابات، ليخلص إلى النتائج والتوصيات التي خرجت بها البعثة، والتي نأمل أن تلقى آذانا صاغية لصانعي القرار ولجنة الانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء.

تم اعتماد موضوعات التقرير وفقا لما تلقاه أعضاء البعثة من تدريبات قبيل الانتخابات، إلى جانب الاطلاع على تقارير مراقبة سابقة، فخلصت بالنتيجة إلى الشكل الذي تم إنجاز التقرير من خلاله.

وقد سعينا أن يكون التقرير شاملا لكل المتطلبات العلمية والقانونية، حيث تم اعتماد آلية التوثيق العلمي البحثي وبمنهجية وصفية تحليلية، كما غطى

التقرير جميع الموضوعات المتعلقة بالمراقبة على الانتخابات بشكل عام، بحيث يمكن أن يكون مرجعية يعتمد عليها في توثيق هذا الحدث خلال هذه المرحلة الحساسة في تاريخ النظام السياسي الفلسطيني بشكل عام.

غطى التقرير جميع الجوانب اللوجستية والموضوعية في إطار عملية المراقبة على الانتخابات المحلية، ولم يدخر وسعا لمعالجة جميع القضايا والموضوعات المتعلقة بالانتخابات وظروفها ومعطياتها والملاحظات حول سيرها وتأصيلها القانوني، ومرجعيتها ومواءمتها مع القواعد العامة للمراقبة على الانتخابات دوليا، والمعايير الدولية لقواعد شفافية ونزاهة الانتخابات بشكل عام.

كما تطرق التقرير بجرأة لموضوعات حساسة، حيث إن مواءمة العملية الانتخابية لقواعد الانتخابات الشفافة والنزيهة تجبر الباحث على دراسة الحالة الفلسطينية، وخصوصية النظام السياسي الفلسطيني، لتخلص بالنتيجة بأن أي انتخابات لا تجري في ظل نظام يحتكم لقواعد دستورية ضامنة للحقوق والحريات العامة والمشاركة السياسية ومبادئ الحكم الرشيد ومبدأ التداول السلمي للسلطة، هي انتخابات قاصرة عن التعبير عن ديموقراطية حقيقية على الرغم من نزاهتها (الشكلية) بشكل مطلق. مما يعني أن الحالة الديموقراطية الفلسطينية هي حالة تعاني من انفصام من نوع غريب واستثنائي، فمن ناحية، فإن نزاهة العملية الانتخابية كانت على قدر عال ومتوائم بشكل كبير مع قيم الشفافية والنزاهة.

وبالنتيجة، قامت البعثة من خلال تقارير الرصد المنشورة على موقع لجنة الانتخابات المركزية بتسجيل (144) مخالفة خلال مرحلة الترشح والدعاية الانتخابية، و(193) انتهاكا ومخالفة خلال مرحلة الاقتراع والفرز، بالإضافة إلى تسجيل (18) انتهاكا من السلطة الفلسطينية وأجهزتها و(13) انتهاكا من سلطات الاحتلال. وقد تم توثيق جميع الانتهاكات والمخالفات التي رصدتها البعثة في هذا التقرير النهائي.

إلا أن البعثة ترى أن هذه الانتهاكات والمخالفات لا يمكن أن تقدح في العملية الانتخابية ونتائجها، وتُعتبر انتهاكات ومخالفات غير جسيمة لا تغير من نتيجة

الانتخابات، بل هي نتاج و اقع سياسي فلسطيني مختلف يعيدنا إلى نقطة أن الانتخابات الحرة الحقة يجب أن تجري في ظل نظام سياسي يحتكم للقواعد الدستورية وحكم القانون، ويلتزم بمبادئ الحقوق والحريات العامة وقواعد الحكم الرشيد. كما تسجل البعثة أن لجنة الانتخابات وجهاز الشرطة ومعظم مراكز الاقتراع بمدرائها وموظفيها لم يكونوا طرفا في هذه الانتهاكات بشكل عام، بل إن جل الانتهاكات والمخالفات جرت من مرشحين أو من قوائم أو من أنصار لهذه القوائم أو من أجهزة أمن السلطة، ولا سيما جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة.

رصد التقرير أيضا أعمال عنف تلت العملية الانتخابية بعد ظهور النتائج الأولية وقبل الإعلان الرسمي عنها، خصوصا تلك التي جرت في قلقيلية وجنين وأريحا ورام الله، من خطف وتعذيب وإطلاق نار وإتلاف للممتلكات العامة والخاصة، وعبارات الكراهية والتخوين والتحريض في خطابات الفائزين والخاسرين على حد سواء.

النتائج والتوصيات التي خلص إليها التقرير كانت جملة من القواعد العامة، التي نأمل أن تكون مرجعية لصانع القرار الفلسطيني ولجنة الانتخابات المركزية في أي انتخابات قادمة، حيث رصدنا مواطن الخلل بمنهجية علمية قانونية تستند إلى القواعد والمعايير الدولية. ونلخص هذه النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

- **أولاً:** معالجة حالة الخوف والتردد والإحجام عن المشاركة الفاعلة ترشحا وانتخابا من قبل المواطن الفلسطيني للوصول إلى انتخابات أكثر ديموقراطية وموضوعية.

إن إحجام المواطنين بشكل كبير عن المشاركة الفاعلة في الانتخابات المحلية 2021 ترشحا وانتخابا يدق ناقوس الخطر، فمن الواضح أن الإيمان بالنظام السياسي الفلسطيني برمته والثقة بمكوناته المختلفة في تراجع. كما أن عدم وجود مناخ آمن للحريات تُحترم فيه مبادئ حقوق الإنسان وقواعد الحكم الرشيد وسيادة القانون جعل جزءا مهما من المواطنين يحجمون عن المشاركة.

وعليه فإن السلطة الفلسطينية مدعوة إلى اتخاذ تدابير أكثر في تفعيل الباب الثاني من القانون الأساسي الفلسطيني، والتوجه إلى حماية الحقوق والحريات العامة بدلا من انتهاكها، وكبح جماح الأجهزة الأمنية في عملية رصد ومتابعة النشطاء واعتقالهم والتضييق عليهم.

- **ثانيا:** الالتزام بالمواعيد المعلن عنها من قبل لجنة الانتخابات المركزية، خصوصا في مرحلة الدعاية الانتخابية، وضبط الخروقات، ولا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي أكثر وسيلة يمكن من خلالها خرق المواعيد المحددة للدعاية الانتخابية، حيث لاحظنا في هذه الانتخابات بأن الدعاية الانتخابية بدأت قبل الموعد المحدد بتاريخ 2022/3/12، ولم تنته في الموعد المحدد بتاريخ 2022/3/24. وكان هذا الخرق عاما من قبل جلّ المرشحين والكتل المتنافسة، مما يعني أن الجميع لم يلتزم بمواعيد الدعاية المقررة قانونا، الأمر الذي جعل من الموعد المحدد وكأنه غير ذي جدوى.

ويمكن للجنة الانتخابات اتخاذ تدابير من شأنها الحد من هذه الظاهرة في أية انتخابات لاحقة، بحيث تنبه المرشحين وأنصارهم بأن الدعاية عبر صفحات التواصل الاجتماعي خارج المدة القانونية هي خرق انتخابي يترتب عليه المساءلة القانونية. كما يمكن للجنة الانتخابات المركزية اتخاذ تدابير وقائية بالتعاقد مع شركات الإنترنت المحلية، والمزود العالمي، بمنع أي انتهاك للمواعيد المحددة قانونا من خلال التطور التكنولوجي، والتي من الممكن أن تجعل المنظومة تعمل بشكل آلي لمنع الخروقات، أو رفع هذه التوصية للسلطات المختصة لتقوم بهذا الدور بإشراف لجنة الانتخابات المركزية.

كما لاحظت البعثة بأن الدعاية الانتخابية لم تتوقف أمام المراكز وبداخلها في بعض الأحيان، بل وتجاوز الأمر حد دخول عناصر مسلحة إلى داخل مراكز الاقتراع والتدخل في إرادة الناخبين. وهنا نوصي بأن يتم ضبط مسألة الدعاية الانتخابية في يوم الاقتراع خارج مراكز الاقتراع بشكل نهائي، بحيث يمكن الأخذ بتدابير عالمية في هذا السياق، ومنها إغلاق المركز لحين إزالة جميع مظاهر

الدعاية، أو أية تدابير أخرى تراها لجنة الانتخابات مناسبة.

- **ثالثا:** تعيين مدير مركز الاقتراع من قبل لجنة الانتخابات المركزية، وعدم الإبقاء على مدير المدرسة كمدير للمركز الانتخابي.

من الملاحظ أيضا أن مدير المركز الانتخابي هو بالأساس مدير المدرسة التي تحولت خلال الانتخابات إلى مركز انتخابي، وهو موظف حكومي يخضع إداريا وماليا للحكومة. يقيّد ذلك مدراء المدارس -كمدراء لمراكز الاقتراع- من التعامل بحزم في حال وجود خرق من قبل الأجهزة الأمنية أو الكتلة الانتخابية التابعة لها، فيتردد المدير في تسجيل ذلك للجنة الانتخابات المركزية خوفا من اتخاذ موقف ضده أو فقدان وظيفته.

إن وجود مدير مركز انتخابي، وإن كان مؤهلا من الناحية المهنية لتولي مهمة مدير مركز، إلا إنه قد يكون غير مؤهل فنيا في الرقابة على الانتخابات -إن جاز التعبير-. وعليه، نقترح على لجنة الانتخابات المركزية اعتماد مدير المركز الانتخابي بمنأى عن مدير المدرسة ذاتها، واختيار مدراء المراكز بعناية. ويمكن ذلك من خلال الإعلان للجمهور عن وظيفة مدير مركز انتخابي ضمن متطلبات وشروط وتدريبات ومعايير خاصة، ولا ضير من إبقاء باقي الموظفين كأعضاء موظفين في المركز.

ولتأكيد أهمية ذلك، نشير إلى أن البعثة تلقت العديد من الشكاوى المتعلقة بإقصاء بعض موظفي المدارس من العمل في مركز الاقتراع كونهم غير مرغوب فيهم أمنيا، أو أن إقصاءهم كان بسبب مناصرتهم لأحزاب المعارضة. وقد اهتمت البعثة بشكل كبير بهذه المسألة، وطلبت من الموظفين تعبئة نموذج الشكوى لغايات توثيقها والتحقق منها ورفعها للجنة الانتخابات، لكن الموظفين المعنيين بهذه الحالة أحجموا عن ذلك خوفا من الإضرار بوظيفتهم، ونرى أن هذه الملاحظة يجب أن تؤخذ بالحسبان من قبل اللجنة، وهي مؤشر خطير على وجود حالة من القبضة الأمنية التي يشعر بها المواطن الفلسطيني، والتي تمنعه حتى من متابعة حقوقه أو تقديم شكوى حال انتهاكها.

وعليه، فإن اللجنة مدعوة إلى العمل على إيجاد صيغة تضمن أن يكون مدير

مركز الاقتراع على قدر عال من الوعي والمهنية، وغير مرتبط بالمنظومة الحاكمة بمصلحة ما.

- **رابعا:** عصرنة قواعد ومصادر البيانات ومنصات النتائج.

لا شك أن لجنة الانتخابات قامت بجهود وتدابير كثيرة لمواكبة التطور التكنولوجي في مجالات قواعد بيانات الفئات المشاركة في الانتخابات، سواء على صعيد المواطنين أو المرشحين أو المراقبين الدوليين والمحليين أو الصحفيين والضيوف، وتوفرت لديها الإمكانيات التي تمكّنها من التحقق من قواعد ومصادر البيانات وفحص النتائج أولا بأول.

إلا أن بعثتنا لاحظت عدة ملاحظات حول جزئية قواعد البيانات ومنصات النتائج، والتي كان من الممكن أن تعمل بفعالية أكثر، ولا سيما لناحية توفير نظام قوي لحماية البيانات ومنع الاختراق. حيث يغلب الظن أن قواعد البيانات للجمهور لدى لجنة الانتخابات المركزية تعرضت للقرصنة والاختراقات من قبل جهات يسهل التعرف عليها واتخاذ الإجراء القانوني بحقها. فتغيير مركز الاقتراع لدى العديد من المواطنين، خصوصا المحسوبين على الكتل المعارضة، هو أمر جلل تعاملت معه لجنة الانتخابات في الانتخابات التشريعية التي ألغيت، إلا أنه وللأسف ما زال قائما، وإن كان بشكل جزئي. ويمكن للجنة الانتخابات مجابهة ذلك واتخاذ تدابير وقائية ذات كفاءة أعلى في العمل لمنع القرصنة والاختراق.

لاحظت البعثة أيضا أن مراكز الاقتراع تقوم بإرسال نتائج الاقتراع على رأس كل ساعة إلى لجنة الانتخابات المركزية لتقوم اللجنة بإعلان نسبة المشاركة في التصويت أولا بأول. ونرى بأن هناك إمكانية لجعل هذا الأمر أوتوماتيكيا/ مؤتمتاً من خلال الاستعانة بأهل الاختصاص، وتطبيق التجارب التكنولوجية في العديد من البلدان، وإتاحة الفرصة أمام الجمهور للاطلاع بشكل أكبر على عملية الاقتراع والفرز.

- **خامسا:** رصد الانتهاكات داخل مراكز الاقتراع وتزويد المركز بقوة شرطية أكثر عددا.

لاحظت البعثة أن هناك فوضى في بعض مراكز الاقتراع، ويمكن ضبط ذلك من خلال زيادة عناصر الشرطة المتواجدين لضبط الأمن داخل وخارج مركز الاقتراع، ومن خلال وضع كاميرات مراقبة على كل مركز انتخابي، أو البحث عن آلية أكثر تطورا في مسألة التعامل مع الفوضى داخل وخارج المركز الانتخابي.

VISION
FOR POLITICAL DEVELOPMENT

مركز رؤية للتنمية السياسية

إسطنبول - تركيا 2022

Website : www.vision-pd.org
Email : info@vision-pd.org
Tel/Fax : +90 (212) 631 01 07

978-605-70525-6-8